آليات التكيف الاجتماعي مع تداعيات جائحة كورونا
لدى العمالة غير المنتظمة
دراسة ميدانية في حى بولاق بمدينة القاهرة

فاطمة الزهراء علي*

fatmaelzahraaali2@gmail.com

ملخص

بينما يشترك العالم أجمع في الخطوط العريضة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا غير المسبوقة في تاريخه الحديث تبقى خصوصية تأثر كل دولة مرتبطة بطبيعة المنظومة الاقتصادية بها، ومدى قدرتها على تحمل التداعيات ومواجهتها، وقدرة أفرادها على خلق وابتكار الآليات الملائمة للتعامل مع الأزمة والتكيف معها . من هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على تساؤل مؤداه: ما الآليات التي لجأت إليها العمالة غير المنتظمة في مصر للتكيف مع الآثار الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا؟ وهدفت إلى رصد آليات التكيف الاجتماعي(الاقتصادية والاجتماعية) للعمالة غير المنتظمة في مصر مع هذه الآثار ، والتحقق من الكيفية التي ظهرت بها السياسة الاجتماعية للدولة المصرية كأهم آليات تكيف العمالة غير المنتظمة ومساندتهم في ظل الجائحة.

الكلمات الدالة: التكيف الاجتماعي ، العمالة غير المنتظمة ، القطاع غير الرسمي ، جائحة كورونا .

* قسم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة القاهرة

أولاً: مقدمة في إشكالية الدراسة

أضحت جائحة كورونا خطر يهدد الإنسانية في ضوء الانتشار السريع لهذا الفيروس الذي ضرب كافة دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء ، بل اتفق الجميع على أنها تمثل أكبر كارثة يتلقاها الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك بتعرضه لأكبر ركود اقتصادي في عام ٢٠٢٠ منذ سنوات "الكساد الكبير" متجاوزاً بذلك كل تداعيات الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، وفي ضوء توقعات صندوق النقد الدولي سوف يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي بنسبة ٣.٥% بين عامي(٢٠٢٠، ٢٠٢٥) مع ارتفاع معدلات الفقر المدقع على مستوى العالم لأول مرة منذ أكثر من عقدين كاملين(سليمان، ٢٠٢٠ ص ٣).

كما أشارت تقديرات البنك الدولي إلى أنه في شهر إبريل ٢٠٢٠ سوف يتسبب تفشى فيروس كورونا المستجد في وقوع ما يتراوح بين ٥٠ إلى ٦٠ مليون شخص في براثن الفقر المدقع، مع ارتفاع معدلات البطالة، وسيصبح هذا العام إيذاناً بأول انتكاسة لجهود مكافحة الفقر المدقع في جيل كامل (World Bank, 2020, p.4) فكما أكد العديد من الخبراء الاقتصاديين أنه في ظل استمرا ر الجائحة سوف تستمر معظم المؤشرات الاقتصادية في تراجعاتها المختلفة باستثناء قطاعات مهمة مثل: قطاع الصحة وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وأن حجم التراجعات المتوقعة مرتبط بمدى استمرار الجائحة، وطبيعة انتشار الفيروس ، فإن استمر الانتشار على نفس المعدلات ستكون معدلات التراجع أعلى . لقد تخطى عدد المصابين في العالم ٢٠٠ مليون فرد، وتوفى منهم خمس ملايين (منظمة الصحة الدولية، ٢٠٢١). وفي ظل الضغوط الهائلة التي مثلتها هذه الجائحة على الأنظمة الصحية في جميع بلدان العالم اضطرت الدول إلى اتخاذ إجراءات احترازية لوقفه أو على الأقل الحد من انتشاره بين الأفراد. هذه الإجراءات خلفت بالطبع آثارًا اجتماعية واقتصادية غير مسبوقة نتيجة توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية وتراجع جانبي العرض والطلب.

وفي الوقت الذي تتسارع فيه المنظمات الدولية والإقليمية والمراكز البحثية لقياس الآثار الاقتصادية المحتملة لجائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي تتبلور أهمية الدراسات السوسيولوجية في محاولاتها لرصد الآثار الاجتماعية لهذه الجائحة ، فالأثر الاجتماعي المباشر للجائحة والناتج عن الركود الاقتصادي الحاد الذي خلفته يتأتى من زيادة أعداد الفقراء والمحرومين نتيجة فقدان العديد من العاملين لوظائفهم وخاصة العمالة غير المنتظمة بالقطاع غير الرسمي، وكذلك أصحاب المشروعات الصغيرة الذين يعجزون عن تحمل مثل هذه الأزمات ؛ فالتوقف المفاجئ للتجارة وتراجع الطلب عرض الملايين منهم للخطر.

ويقدر عدد العمالة غير المنتظمة الذين تأثروا بإجراءات الإغلاق نحو ١.٦ مليون عامل يمثلون أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي العاملين بالقطاع غير الرسمي على مستوى العالم وتوقعت منظمة العمل الدولية انخفاض دخل العاملين في القطاع غير الرسمي في الشهر الأول من الأزمة نحو ٦٠% على مستوى العالم(International Labor Organization, 2020)، كما أكدت في إصدارها الثامن " كوفيد ١٩ وعالم العمل "على تزايد معدلات الفقر فقد سقط ٨٨ مليون شخص في براثن الفقر كما جاء أيضاً في تقرير الفقر والرخاء المشترك وخاصة من شريحة الفقراء الجدد ممن يشتغلون على الأرجح في قطاعات الخدمات غير الرسمية والإنشاءات والصناعات التحويلية ، وهى القطاعات التي تأثر فيها النشاط الاقتصادي بشدة من جراء الإغلاقات العامة والقيود على الحركة والانتقال(Poverty and shared prosperity , 2020)

وعن الاقتصاد المصري فقد أثرت هذه الجائحة على القطاع الرسمي بنفس القدر الذي أثرت به على القطاع غير الرسمي، وبالتالي فقد الأخير ميزته وقدرته على تعويض تراجع التشغيل بالقطاع الرسمي أثناء الأزمة، وسيضاعف ذلك من حدة تأثير الأزمة على الاقتصاد المصري بشكل عام وعلى الطبقات الأفقر في المجتمع بشكل خاص هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن العمالة غير

المنتظمة ضمن هذا القطاع غير الرسمي سواء الذين يعملون منهم لحسابهم الخاص أو الذين يعملون في منشآت صغيرة، والتي بلغت نسبتها حوالي (٥٠%) من العمالة غير الزراعية، و(٦٣%) من إجمالي المشتغلين في جميع القطاعات بما فيهم الزراعية، وتساهم بما يوازي ٤٠% من الناتج المحلي، هم الفئة الأكثر تضررًا من هذه الأزمة (رأى في أزمة الاقتصاد غير الرسمي، ٢٠٢٠،ص٤) فحسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن نحو٥ مليون عامل موسمى وباليومية في مصر واجهوا تحديات جمة ترتبت على ما صدر من قرارات إغلاق محلات الترفيه والسياحة والأسواق أمام الباعة الجائلين، وأنهم لا يتمتعون بمهارات جيدة، ويفتقدون إمكانية أن يمارسوا أعمالهم من المنزل ، بالإضافة إلى الاستغناء عن عاملات المنازل خوفاً من انتقال العدوى ذلك بالطبع دون مقابل مادي. ومن ثم فهم أكثر عرضة لفقدان وظائفهم .هكذا كشفت الجائحة الظروف المعيشية المتدهورة للعمالة بالقطاع غير الرسمي بكامله بدءاً من الفقر والبطالة والاعتماد على المساعدات الفردية، ووصولاً إلى التكلفة الباهظة للحصول على الخدمات الصحية وانعدام الحماية القانونية والاجتماعية (تقرير تأثير جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال، ٢٠٢٠، ص ٢٨).

بينما يشترك العالم أجمع في الخطوط العريضة لهذه التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا غير المسبوقة في تاريخه الحديث تبقى خصوصية تأثر كل دولة مرتبطة بطبيعة المنظومة الاقتصادية بها، ومدى قدرتها على تحمل التداعيات ومواجهتها، وقدرة أفرادها على خلق وابتكار الآليات الملائمة للتعامل مع الأزمة والتكيف معها . من هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على تساؤل مؤداه:

ما الآليات التي لجأت إليها العمالة غير المنتظمة في مصر للتكيف مع الآثار الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا؟

ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى رصد آليات التكيف الاجتماعي(الاقتصادية والاجتماعية) للعمالة غير المنتظمة في مصر مع الآثار الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا ، وذلك على عدة مستويات هى :

- المستوى الفردي .
- المستوى الجماعي .
- المستوى المجتمعي .

ثالثاً: تساؤلات الدراسة

١- ما آليات تكيف العمالة غير المنتظمة مع الآثار الاقتصادية للجائحة؟

٢- ما البدائل التي لجأوا إليها للحصول على مصدر للدخل دون تعريض ذواتهم للحظر أو الإصابة بالفيروس؟

٣- هل لجأت العمالة غير المنتظمة إلى آليات تكيفية اقتصادية فقط؟ أم كانت هناك آليات أخرى اجتماعية ؟

٤- كيف عبر رأس المال الاجتماعي مثل (علاقات التبادل والثقة والتعاون) بين العمال عن أهم هذه الآليات التكيفية لتخطى الأزمة؟

٥- ما الآليات التكيفية التي ابتكرتها العمالة غير المنتظمة على المستوى الفردي؟

٦- كيف استفادت العمالة غير المنتظمة من الآليات التكيفية المتاحة سواء على المستوى الجماعي أو المستوى المجتمعي ؟

٥- أى مستوى من مستويات التكيف سواء (الفردي أو الجماعي أو المجتمعي) كان الأكثر قدرة على دعم ومساندة العمالة غير المنتظمة أثناء الجائحة ؟

رابعاً: أهمية الدراسة

<u>أ- الأهمية العلمية</u>

- تنبع أهمية الدراسة من ضخامة عدد العمالة غير المنتظمة في مصر إذ بلغت نسبتهم ٦٠% من إجمالي المشتغلين، ومن المتوقع فقدانهم لوظائفهم بحلول

الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ الأمر الذي يدعو إلى تقديم إطار نظري وبحثي يحاول فهم ودراسة الآليات التي ستبتكرها هذه العمالة للتعامل مع الأزمة، وبذلك تكون هذه الدراسة محاولة للإثراء العلمي في مجال سوسيولجيا العمل، خاصة العمل غير الرسمي، والنظرية الاقتصادية بصفة عامة.

ب – الأهمية التطبيقية

تقديم رؤية لصانعي القرار بصفة خاصة وزارة القوى العاملة، و وزارة التضامن الاجتماعي عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمالة غير المنتظمة في ظل الجائحة بما يمكنهم من وضع وتنفيذ إستراتيجية متكاملة الإجراءات لدمجهم في القطاع الرسمي وحمايتهم الاجتماعية والقانونية، وتحسين أوضاعهم المعيشية وتعزيز قدرتهم على مواجهة الأزمات.

خامساً: مفهومات الدراسة

أ- مفهوم التكيف الاجتماعي Social Adaptation

يعبر عن عملية تغيير مواقف وسلوكيات الفرد استعداداً لإحداث تحول في دوره الاجتماعي وحياته الاجتماعية للتعامل والتكيف مع الظروف والأوضاع والضغوط الحياتية المحيطة معتمداً في ذلك على خلق كافة الآليات وأساليب الحياة البديلة والمختلفة التي تمكنه من ذلك(Bristol.p,311). وتعرف "شارلوت سيمور" التكيف والإستراتيجية الخاصة بتحقيقه بأنه خطة للفعل يتم تنفيذها عبر الزمن من قبل جماعة بعينها أو تجمع من البشر تمكنهم من التكيف أو التعايش مع الضغوط الداخلية أو الخارجية، ويمكن لآليات هذه الإستراتيجية أن تكون واضحة، كما يمكن أن تكون غير واضحة للفاعل في موقف اجتماعي معين، لكنها لا تكون واضحة تمامًا لكل الفاعلين، وتلفت" سيمور" نظرنا إلى بعد الثبات والتغير داخل مفهوم إستراتيجية التكيف، فالأساليب التكيفية في أي إستراتيجية لا تتسم بالجمود، بل هي في حالة سيولة واضحة لمواجهة تغير الظروف والمتغيرات الخارجية (الجوهري،٢٠٠٨، ص٣٤) ، وتبدلها لذلك فهي تقوم على وجود آليات وبدائل :

معتقدات بديلة، وأنماط سلوكية بديلة، وأساليب حياة بديلة.ولذلك فإن دراسة التكيف الاجتماعي تساعد في فهم عمليات التغير الاجتماعي السريعة والمتواترة (Social Adaptation Dictionary,2020,) ويعد مكملاً أساسياً لدراسة التحول في الأنماط الإيكولوجية، والنمو والانهيار الاقتصادي والاجتماعي، والعمليات السياسية وما ينتج عنها من ضغوط اجتماعية في حاجة إلى صنع الآليات للتعامل والتكيف معها.

فإن مفهوم التكيف وآلياته والإستراتيجية المتبعة في تحقيقه يُمكن من رؤية البناء بشكل دينامي؛ لأنه ينظر إلى البشر على أنهم دائمو القدرة على خلق الآليات التي تجعلهم يتكيفون مع الأبنية التي يخلقونها، كما يغيرون بشكل مستمر وبطريقة منظمة الأبنية التي يحاولون المحافظة عليها، وبمرور الوقت تتحول بعض هذه الإستراتيجيات إلى جزء من رؤية العالم أو الأيديولوجيا الخاصة بجماعة معينة من الناس، كما تتجسد في علاقات اجتماعية منظمة في مواجهة الضغوط الداخلية أو الضغوط الخارجية (سيمور،٢٠٠٩،ص٨٦).

كما أن هذه العملية تكون بعيدة كل البعد عن العشوائية ولا تخضع للصدفة والاختيارات الفردية أو العارضة، وإنما هي تقوم على بلورة خطة متعددة المراحل، وعلى تنوع الأساليب والآليات المستخدمة، والأهم على تحديد دقيق للأهداف والبدائل فهى تتحقق عن طريق صياغة خريطة معرفية دقيقة تعكس الطريقة التي يقدر بها الفاعلون الوزن النسبي للبدائل المتاحة والقيود الواقعة عليهم في مواقف معينة .

التكيف الاجتماعي إجرائياً

عملية اجتماعية تتضمن كافة الآليات الاقتصادية مثل (تغيير العمل، العمل عن بعد،الاقتراض، الاعتماد على المساعدات من الأفراد أو المؤسسات، تخفيض الإنفاق والاستهلاك) ، والآليات الاجتماعية مثل (استخدام العلاقات الاجتماعية القائمة على التعاون والتبادل والتضامن والثقة بين الأفراد) التي

ابتكرتها العمالة غير المنتظمة للتعامل مع كافة الضغوط الاقتصادية والمعيشية والصحية التي خلفتها أزمة جائحة كورونا على حياتهم ولجأوا إليها سواء للخروج من هذه الأزمة أو التخفيف من وطأتها.

ب- مفهوم جائحة كورونا Covid 19 Pandemic

الجائحة عبارة عن وباء ينتشر بشكل واسع ويجتاح العديد من الدول أو القارات، بصورة لا يمكن التحكم فيه أو السيطرة عليه، وحين يقترن مصطلح الجائحة بالوباء فإن ذلك يعني مرحلة متقدمة جدًا من الانتشار السريع والمتواتر لهذا الوباء، مثلما اجتاح فيروس كورونا العالم (Dictionary Of Covid19 Terms , 2020, p.44) .

وقد صنفت جائحة كورونا بذلك من قبل منظمة الصحة العالمية في ١١ مارس ٢٠٢٠، وعرف هذا الفيروس بالمتلازمة التنفسية الحادة والشديدة في الشرق الأوسط، وتم اكتشاف هذا المرض في ديسمبر ٢٠١٩ في مدينة " ووهان" "وسط الصين "، ثم تفشى في جميع أنحاء العالم ؛ ليحصد أرواح الملايين . ومن المعروف أن انتشار مثل هذه الأوبئة والفيروسات لها الكثير من الآثار والتبعات الاقتصادية والاجتماعية(عثمان، ٢٠٢٠،ص١٨).

جـ- مفهوم القطاع غير الرسمي Informal Sector

يعني هذا المصطلح كما يستخدمه علماء الاجتماع العمل الذي لا يخضع لآليات السوق. ويضيفون إليه أحيانًا الأنشطة التي تتم داخل الاقتصاد الأسود ، فهو كما يستخدمه علماء الاقتصاد مصطلح يعبر عن الاقتصاد الأسود أو السري أو الخفي أو غير المنتظم، أو يعبر عن مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات والعمالة الخارجة عن الإطار التنظيمي للدولة (سكوت، مارشال، ٢٠١١، ص ١٧٢)، ويعبر عنه علماء السياسة بمصطلحات متنوعة مثل " العمل الخاص، والعمل الحر، والصناعات الصغيرة، وكلها لا تخرج عن كونها أعمالاً يباشرها الأفراد في إطار الاقتصاد غير الرسمي لملاءمته لقدرتهم المادية وإمكاناتهم التنظيمية (محمد، ٢٠١٦، ص٣١٠).

ويعتمد هذا المفهوم على ازدواجية النشاط الاقتصادي في دول العالم الثالث، وانقسام الاقتصاديات في هذه الدول إلى قطاعين أحدهما رسمي والآخر غير رسمي، ولا ينفي ذلك وجود روابط متداخلة بين هذين القطاعين في أى دولة(Hansen,2015,p.56) إذ يعبر الأخير بصورة مستمرة عن أهم المصادر الحيوية للدخل والعمالة التي عجزت الاقتصاديات الوطنية عن خلق فرص عمل لاستيعابها (Doboson, 2020,p.18) وهذا يفسر أن النسبة الأعظم من هذه القوي اضطرت إلى أن تخلق فرص عملها خارج القطاع الرسمي، وقد أصبح المشتغلون بالعلوم الاجتماعية خلال ثمانينات القرن الماضي أكثر اهتمامًا بأنماط العمل الكثيرة التي خرجت عن هذا القطاع، و يتم استبعادها من الإحصاءات الرسمية الخاصة بالعمالة وهناك طائفة واسعة من هذه الأعمال غير الخاضعة للآليات الرسمية .

ومن أمثلة الأعمال التي يتضمنها القطاع غير الرسمي ما يلي : العمل المنزلي غير مدفوع الأجر، والعمل الاستهلاكي، والعمل المنتج الذي لا يتم بيعه في السوق، والأعمال الخدمية داخل المجتمع المحلي والخدمات أو السلع التي تنتج بقصد التبادل ، والأعمال التي يصعب فرض ضرائب الدخل عليها بشكل كامل. بل إن بعض الكتاب يضيفون إلى تلك القائمة أنشطة السوق التي تتم داخل المنزل، لأن هذه الأعمال ترتبط من وجهة نظرهم بالأنشطة المنزلية أكثر من ارتباطها بالمفهوم المجرد الخاص بالعمل مدفوع الأجر.

ولاشك أن القاسم المشترك الذي يجمع بين كل هذه الأنشطة هو أنها لا تظهر إطلاقًا، أو تظهر بشكل جزئي داخل الإحصاءات الرسمية الخاصة بالعمالة (التوظف)؛ لذلك فإن الحجم الكلي للعمل المنتج والعمل الاستهلاكي أكثر بكثير من ذلك الحجم الذي يظهر في الإحصاءات الرسمية الخاصة بالعمالة والناتج القومي الإجمالي؛ لذا يطلقون مصطلح الاقتصاد الأسود على ذلك القطاع غير الرسمي أو على ذلك الجزء الذي كان يجب أن يظهر داخل الإحصاءات ولكنه لا يظهر ولم

يتم تسجيله بشكل رسمي (سكوت، مارشال، ٢٠١١، ص١٧٣)، وأهم ما يميز هذا القطاع غير الرسمي : (العمل برأس مال صغير جدًا وبدون رأس مال، وقلة التنظيم، والمرونة وتغيير النشاط باستمرار، وجميع الشركات والعاملين داخله هم خارج الإطار التنظيمي والقانوني للدولة، ويوفر فرص عمل غير ثابتة وغير منتظمة حيث إن غالبيتها غير مسجلة أو غير مرخصة، وغير واردة في الإحصاءات الرسمية)(Hatipoglu,p.20) .

القطاع غير الرسمي إجرائياً

نوعية من الأنشطة الاقتصادية المتعددة والمتنوعة، تشمل كافة المؤسسات الإنتاجية والأعمال الخدمية البسيطة غير المنتظمة أى الخارجة عن الإطار التنظيمي للدولة، ويتضمن فئات من العمالة التي تتميز بضعف مستواها التعليمي والمهاري، وغير قادرة على الدخول في القطاع غير الرسمي، ويفتقد إلى الحماية القانونية والاجتماعية(محمد، ٢٠١٦، ص٣١٠).

د- مفهوم العمالة غير منتظمة The Employment is Irregular

هي العمالة التي تندرج ضمن القطاع غير الرسمي، وهم في الأغلب العمالة التي تعمل لدي الغير بصفة وقتية وغير منتظمة (متقطعة) ولا تطبق عليهم قوانين العمل والتأمينات، ويعملون بلا ضوابط كالتي تحكم سائر القطاعات الاقتصادية الأخرى(Chen,,2010,p.19).

ويرى البعض أن هذا القطاع من العمالة يدخل ضمن البطالة المؤقتة ، بمعنى أنها قد تعمل لفترة وتتوقف عن العمل لفترة أخرى، ولا تندرج تحت أي نوع من أنواع القوانين، كما أنها لا تخضع لمعايير العمل الدولية.

وهم ما يطلق عليهم العمالة "الأرزقية" الذين يعيشون عمل يوم بيوم أو العمالة الموسمية أو في قطاع المقاولات والمناجم والباعة الجائلين وباعة الصحف والصيادين وعمال المخابز وغيرهم، فهم وفقاً للمادة ١٧ من الدستور المصري والمادة ٢٦ من قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣، وقرار وزارة القوى العاملة رقم ١٦٢

لسنة ٢٠١٩ ج وخاصة من أصحاب المهن التالية: (العمالة غير المنتظمة في ظل قانوني العمل والتأمينات الاجتماعية،٢٠٢٠،ص٢)

١- عمال المقاولات مثل (النجار – الحداد – الكهربائي – السباك الصحي – اللحام – النقاش – البناء – سائق معدات ميكانيكية – عمال الصيانة).
٢- عمال الزراعة الموسميين مثل: (العمال في الحدائق والبساتين، مشروعات تربية الحيوانات الصغيرة ، والمناحل).
٣- الموظفون غير الرسميين في الشركات الرسمية .
٤- عمال الصيد.
٥- عمال الموانئ.

العمالة غير المنتظمة إجرائياً

هم العمال الذين يعملون خارج أى مظلة تأمينية أو اجتماعية، ويعتمدون على تحصيل أجرهم بشكل يومي، ويشتمل التعريف الإجرائي لهذه الدراسة على جميع الفئات من العمال الموسميين المؤقتين من أصحاب المهن السابقة المحددة من قبل وزارة القوى العاملة مضافاً إليها فئة الباعة الجائلين، وفئة عمال الخدمات المنزلية،وكافة أشكال العمالة غير المسجلة سواء ممن يعملون لدى الغير أو يعملون لحسابهم الخاص.

سادساً : الدراسات السابقة

تنقسم الدراسات السابقة في ضوء متغيرات الدراسة إلى محورين رئيسيين هما:

المحور الأول : قضايا البحث السوسيولوجي في دراسة العمالة غير المنتظمة

تعددت الأدبيات التي أخذت على عاتقها عوامل انتشار قطاع العمالة غير المنتظمة، وعواقب هذا الانتشار الاقتصادية والاجتماعية، ومناقشة الإجراءات الممكنة لمواجهته على صعيد السياسات، كما حاولت رصد الكيفية التي مازال يظهر بها كآلية هامة للتوظيف والإنتاج واستيعاب فائض قوة العمل رغم تردي

الأوضاع التي يعيشها العمال داخله . وسوف تقوم الدراسة بإلقاء الضوء على أهم القضايا السوسيولوجية التي طرحت في هذه الأدبيات على النحو التالي :

١- عوامل نمو قطاع العمالة غير المنتظمة

تعاني الكثير من الدول النامية من كبر حجم القطاع العمالة غير المنتظمة، وهو ما دفع الدراسات السابقة إلى اعتباره سمة من سمات البلدان النامية (Ttonelli ,Dalglish, p. 77). حيث تشير بعض التقديرات إلى أن حجم هذا القطاع في اقتصادات الدول النامية يمثل نسبة مرتفعة تتراوح بين ٣٠-٧٠% من إجمالي الناتج القومي لهذه الدول (Elasrag , 2010 p.2).

ويرجع المحللون الاقتصاديون أسباب انتشار هذا القطاع إلى العديد من العوامل؛ من أهمها كما وضحت دراسة "القطاع غير الرسمي في الجزائر" :الأزمات الاقتصادية التي مرت بها الدول النامية، بالإضافة إلى برامج إعادة التصحيح الهيكلي التي فرضت عليها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ناهيك عن الانفجار السكاني وآثاره السلبية على النمو الاقتصادي (ملاك، ٢٠٠٦، ص١٧٥٠) ، وكما أشارت دراسة أخرى بعنوان "العوامل المؤسساتية المفسرة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" إلى أن هناك مجموعة من العوامل المؤسساتية كانت السبب الرئيسي في نمو القطاع غير الرسمي كصعوبة الحصول على الائتمان، وثقل الأعباء الضريبية، وضعف حماية المستثمرين، وتعقد الإجراءات الإدارية وصعوبة إنشاء المؤسسات واستخراج تراخيص البناء، والفساد الإداري، وانعدام الشفافية، وصعوبة إجراءات تسجيل ونقل الملكية، ونقص ثقة المتعاملين في الإطار الرسمي للدولة (بيلامي، ٢٠٢٠، ص٨٧).

كما أضافت دراسة "القطاع غير الرسمي في الجزائر: مجالاته وممارساته" سبباً آخر يرتبط بالسياسة الاجتماعية للدولة وفقرها في تحقيق عدالة في توزيع الثروة على كافة أفراد المجتمع وعجزها عن تحقيق احتياجات هؤلاء الأفراد، الأمر الذي دفعهم إلى العمل في القطاع غير الرسمي وأصبح هذا النشاط غير الرسمي

وجهة لكل الأفراد الباحثين عن ضمان سبل ووسائل العيش الآمن ، فهو الملاذ الوحيد لغالبية الأفراد الذين لم يستطيعون النجاح اقتصادياً (حسينة، ٢٠١٣، ص١٠).

رغم ما بينته الدراسات السابقة من قدرة القطاع غير الرسمي على تفادي كافة التحديات المؤسساتية والاجتماعية في القطاع الرسمي كما جاء في دراسة "القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة" – والتي كانت سبباً حقيقياً وراء نموه وانتشاره – فقد عانى هذا القطاع هو الآخر من العديد من الصعوبات والعقبات المؤسسية التي تحول دون استمرار نشاطه أحيانا (هلال، ٢٠٠٥، ص ٣٤).

٢- الحماية الاجتماعية والقانونية للعمالة غير المنتظمة

بلورت الدراسات السابقة تردي أوضاع العمالة غير المنتظمة وضعف فرصهم في تحسين أوضاع العمل وشروطه القاسية، مع عدم وجود حماية قانونية لهم على كافة المستويات الصحية والاجتماعية والاقتصادية، فهم يتعرضون للمخاطر بشتى صورها سواء في ارتفاع معدل الإصابات المهنية، أو في عدم الاستقرار في العمل واستقرار التوظيف، وتدني الأجور، وانخفاض فرص الحصول على الرعاية الصحية وازدياد مستويات انعدام الأمن الاجتماعي (Donne, 2019)، مما أدى إلى حتمية الدفاع عنهم والمطالبة بحقوقهم (نبيل، ٢٠١٩، ص٩٠).

ومن هنا بدأت تظهر مجموعة من الدراسات للدفاع عن حقوق هذه الفئة الضعيفة الهشة سواء كان ذلك عن طريق الدفاع القانوني مثل دراسة" التأمين الاجتماعي على العمالة غير المنتظمة " (محمد،٢٠٠٢، ص١) ، ودراسة "الحماية التأمينية للعمالة غير المنتظمة"، وقد سعت هذه الدراسات المتبنية قضية الدفاع القانوني عن هذه الفئة إلى إعداد تصور تشريعي ملائم لتوفير حماية تأمينية مناسبة لظروف عملهم التي تتسم بعدم الانتظام، وتم التوصل إلى ضرورة إنشاء صندوق مستقل للعمالة غير المنتظمة، مع ضرورة وضع نظام تأميني موحد لا يقل

في مزاياه عن النظام العام للحماية التأمينية، وأهمية تحقيق التنسيق التشريعي بين القوانين المتعلقة بالعمل والتأمين الاجتماعي (عبده، ٢٠١٩، ص١٠).

أو عن طريق الدفاع والحماية الاجتماعية، فظهرت دراسات أخرى قدمت مجموعة من الإستراتيجيات المقترحة للدفاع عن هذه الفئة مثل دراسة "إستراتيجية مقترحة لاستخدام الجمعيات الأهلية للمدافعة التشريعية في مساعدة العمالة غير المنتظمة لاكتساب حقوقها"، والتي هدفت إلى وصف واقع استخدام الجمعيات الأهلية للمدافعة التشريعية في مساعدة العمالة غير المنتظمة، وتوضيح أهم آليات وأدوات هذه المدافعة (نبيل، ٢٠١٩، ص١٣٠)، ودراسة "الحماية الاجتماعية للعمالة في القطاع غير المنتظم مع تصور لدور الخدمة الاجتماعية" والتي توصلت إلى إمكانية أن تعمل الخدمة الاجتماعية في مساعدة القطاع غير المنظم، وفي تحقيق الحماية للعاملين بداخله عن طريق المؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني (إبراهيم، ٢٠١٠، ص ٤٦١٨).

٣- النوع الاجتماعي والعمالة غير المنتظمة

بينت الدراسات السابقة أن متغير النوع من المتغيرات الهامة شديدة الارتباط بقضية العمالة غير المنتظمة، فالنساء هن الأكثر ارتباطاً بالقطاع غير الرسمي، وبأنماط العمل داخله وذلك لقدرتهن على الالتحاق به بسهولة (Tansel, 2014) ، فكما بينت دراسة عن "المرأة والممارسة غير الرسمية" أن هذا القطاع غير الرسمي هو القادر على استيعاب العمالة النسائية، وذلك لكونه منفذاً لهن يمكنهن من المشاركة الفعالة في سوق العمل بما يساهم في رفع مستوى معيشتهن (ثورية، ٢٠١٧. ص١٦٤)، كما أكدت دراسة أخرى عن "دور المرأة في القطاع الهامشي" على أن نسبة كبيرة من النساء يمارسن أعمالهن داخل المنزل بسهولة (محمد، ٢٠١٦، ص٢٩٧)، فقد مكنتها الأنشطة غير الرسمية من الجمع بين العمل والواجبات المنزلية في ذات الوقت (Basole, 2020, p.2)) . وأن الدافع الأساسي لعمل المرأة في هذا القطاع هو الحاجة الشديدة للمال ؛ لسد أعباء الأسرة

المادية ونتيجة إحساسها المستمر بالمسئولية الأسرية، هذا بالإضافة إلى تدني أوضاع المرأة وخصائصها الديموجرافية، وخاصة في ظل زيادة الفقر والحرمان المادي كما حددت دراسة "الاستبعاد الاجتماعي للمرأة العاملة في قطاع العمل غير الرسمي" (محمد، ٢٠١٥، ص١٣)، ومن هنا بدأت الدراسات توصي بضرورة تمكين المرأة العاملة وتوفير احتياجاتها الضرورية من رعاية غذائية وصحية وتعليم وتأمين اجتماعي وتأمين فرص العمل، والقضاء على كافة المشكلات التي تعوق هذا التمكين. وعلى رأسها دراسة " واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاع غير الرسمي" (محمد، ٢٠١٦، ص.٢٩٧). ولم تكتف الدراسات بتوضيح المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع بالمرأة للانخراط في سوق العمل غير المنتظم بل كشفت أيضاً عن المشكلات والتحديات التي تواجها داخل سوق العمل كدراسة "منظمة مراقبة حقوق الإنسان" ودراسة "الجمعية المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية"، ومن أهم هذه التحديات: كثرة العمل، العنف اللفظي والجسدي، والتحرش الجنسي، وعدم الحصول على الحقوق، والاستبعاد (أحمد، ٢٠١٩، ص٩١).

٤- الاستبعاد الاجتماعي و العمالة غير المنتظمة

وصفته الدراسات السابقة بمجموعة من العمليات والممارسات التي يتم حظرها بشكل منهجي لبعض الأفراد والجماعات كعملية الحصول على الحقوق والفرص والموارد والمشاركة المدنية والديمقراطية والرعاية الصحية، وتعد فئة العمالة غير المنتظمة من أكثر الفئات المحظورة بممارسة هذه العمليات ، مما دفع الدراسات السابقة إلى الإجابة على تساؤلات مهمة مثل: ما أهم مظاهر الاستبعاد للعمالة اليومية غير المنتظمة؟ وهل الاستبعاد الاجتماعي مظهر أساسي من مظاهر الحياة اليومية لهذه الفئة؟ وتوصلت إحدى هذه الدراسات وعنوانها "إشكالية الاستبعاد في الحياة اليومية لدى العمالة غير المنتظمة" إلى أن هؤلاء العمال يتعرضون لشتى أنواع الاستبعاد الاجتماعي مثل الاستبعاد الاقتصادي والسياسي

والصحي (عاشور، ٢٠٢٠، ٢٩٣). فهم مهمشون ومستبعدون بكل ما تحمله الكلمة من معنى فالاستبعاد سمة أساسية من سماتهم (Wilson, 2010, p. 342).

كما توصلت دراسات أخرى إلى أنه إذا كانت العمالة غير المنتظمة تعاني من الاستبعاد بدرجة كبيرة فإن المرأة العاملة ضمن هذه الفئة تعاني بصورة أكبر بكثير من الرجل مثل دراسة "الاستبعاد الاجتماعي للمرأة العاملة في قطاع العمل غير الرسمي في مصر" وهي من الدراسات التي حاولت إعطاء صورة تحليلية لقضية الاستبعاد الاجتماعي للمرأة المعيلة، ودراسة "أوضاع العمالة النسائية مدفوعة الأجر في آسيا" التي أوضحت أن حرمان العمالة الريفية واستبعادها وخاصة النساء من فرص العمل والرزق أحد إفرازات ظاهرة العولمة اقتصادياً، وبينت إحدى الدراسات أن التجاهل الحكومي لإسهام عمل المرأة في القطاع غير الرسمي هو من أهم أسباب هذا الاستبعاد والتهميش (محمد، ٢٠١٦، ص٢٩٨).

٥- الحراك الاجتماعي والعمالة غير المنتظمة

الحراك الاجتماعي كما يراه "سوروكين " هو التنقل والتغير بين طبقات السلم الاجتماعي، وتحول الحالة الاجتماعية للفرد من حالة إلى أخرى، إذ يمكن أن يكون هذا التحول تصاعدي أو تنازلي، أو من موقع إلى موقع آخر "نتيجة ممارستهم مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تكفل تحقيق ذلك، وفي ضوء ذلك انطلقت بدأت بعض الدراسات من تساؤل مهم ؛ هل تساهم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في تحقيق حراك اجتماعي للممارسين لها في الوسط الحضري ؟ ومن بين هذه الدراسات دراسة "عن القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة: دراسة على المنشآت (البنية والتنمية) ، ودراسة "الحراك الاجتماعي للعاملين في القطاع غير الرسمي في المجتمع الحضري"، ودراسة "النشاط الاقتصادي غير الرسمي وحركية الأفراد العاملين في الوسط الحضري" وتبين أن هذه الأنشطة تعتبر في مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في المدينة كظاهرة اجتماعية، وترتبط بصورة قوية بقضية الحراك الاجتماعية لممارسيها، فإن أصحاب الأعمال الذين

يزاولون أنشطة القطاع غير الرسمي بدأوها في سن مبكرة، وأن تعليمهم المهني تم من خلال القطاع غير الرسمي نفسه. إذ في غالب الأحيان يبدأ العامل بعمل لدى الغير لعدة سنوات وبعد اكتساب حد أدنى من الخبرة وتجميع بعض الأموال يبدأ في الانتقال والحراك إلى عمل خاص، إذ يتحول من مجرد عامل إلى صاحب عمل (بوزيدي، ٢٠٢، ٩٦). وعليه فإن الأنشطة التي يزاولها العاملون بالقطاع غير الرسمي يكون لها دور في حراكهم اقتصادياً واجتماعياً.

المحور الثاني : التداعيات الاجتماعية لجائحة كورونا

يمر العالم أجمع بأزمة قد تكون الأسوأ خلال آخر خمسين عامًا، أزمة تهدد الوجود البشري، أزمة تمتد تداعياتها إلى كل المجالات البشرية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية. لذلك تتحرك الأدبيات والمحافل العلمية والأكاديمية لرصد أهم هذه التداعيات؛ لمحاولة فهم هذه الأزمة لإمكانية احتوائها. ففي ذات الوقت الذي لا يمكننا فيه منع انتشار الأوبئة يمكننا إدارتها . (Bergeilk, 2020, p.5) ، ومن أهم هذه التداعيات:

١- التداعيات الاقتصادية

انطلقت الدراسات من تساؤل مهم فحواه ما التكلفة الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد العالمي؟ لتجد نفسها تجيب على هذا التساؤل بإجابات نشرت حالة من القلق والخوف العالمي. فقد أدى انتشار هذا المرض إلى تداعيات وانعكاسات مجتمعية اقتصادية خطيرة على الاقتصاد العالمي على جانبي العرض والطلب بسبب حالة عدم اليقين، وانتقال الآثار عبر الحدود مما أضعف النشاط الاقتصادي العالمي، فهذا التفشي الفيروسي ينظر إليه على أنه يشكل تهديداً كبيراً لزعزعة استقرار الاقتصاد العالمي (Mohapatra, 2020, p. 778) و أنه إذا استمر المسار الحالي لانتشار الفيروس قد يتحول إلى أزمة تهوى بالاقتصاد العالمي في إلى كساد ستكون له تأثيرات شديدة على أغلب دول العالم لاسيما النامية منه (. (Joynal, 2020, p. 3.

فقد بينت دراسة : "فيروس كورونا والاقتصاد العالمي: مخاطر وانعكاسات على الاقتصاد العراقي" أن الاقتصاد العراقي يعاني من التدهور الحاد نتيجة الانخفاض الشديد في أسعار النفط بسبب الوباء (جاسم، ٢٠٢٠، ص٢). كما أوضحت دراسة "التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري " أثر هذا الوباء على الدولة المصرية معلنة أن أزمة كورونا جاءت لتفرض على اقتصاد هذه الدولة تحدياً إضافياً للتحديات العديدة التي يعاني منها، ودراسة "وباء كورونا وتبعاته الاقتصادية" (محمد، ٢٠٢٠، ص٣) . وكيف أن الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها للسيطرة على الفيروس من حظر تجول جزئي وكلي ، وغلق المدارس، وتخفيض أعداد العاملين ، وتوقف بعض الأنشطة الاقتصادية، وارتفاع عدم اليقين المرتبط بالأزمة أدت إلى تراجع الطلب بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وتراجع حركة التجارة الخارجية، ومن ثم انخفاض حاد في معدل نمو الناتج المحلي (عبود، مليجي، ٢٠٢٠، ص٧٠).

٢- التداعيات المجتمعية

أوضحت الدراسات السابقة أن لجائحة كورونا آثاراً هائلة على كافة الأصعدة المجتمعية، فعلى الصعيد الاجتماعي أثرت هذه الجائحة بصورة قوية على الفئات المهمشة والفقيرة بصفة خاصة كما أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق، في مختلف دول العالم(Abdin, 2020, p. 3) الأمر الذي دفع الدراسات إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات مرتبطة بالآليات التي سوف تخفض من حدة هذه الأزمة مثل ما دور شبكات الأمان الاجتماعي في التعامل مع مثل هذه الآثار؟ أو ما أهمية شبكات الضمان الاجتماعي في التعامل مع الجائحة؟ وما مدى المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص في مواجهة الأزمة؟ . من بين هذه الدراسات دراسة "أثر جائحة كورونا على منظومة شبكات الأمان الاجتماعي بمصر"، التي كشفت أن الآثار السلبية للجائحة أدت إلى تعظيم دور شبكات الأمان الاجتماعي للتعامل معها، وهو ما دفع العديد من دول العالم إلى دراسة وضع تلك الشبكات،

ومدى كفاءتها وكيفية تطوير أدواتها وآلياتها من أجل تعظيم أثرها الإيجابي (صالح، إبراهيم، ٢٠٢٠، ص٢٠). ودراسة " دور الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في التعامل مع جائحة كورونا" وقد حاولت رصد طبيعة الإجراءات والتعويضات المشمولة بوعاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في المغرب لتعامله مع الجائحة (رضوان،٢٠٢، ص ٨٥).ودراسة عن "المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص في مواجهة أزمة كورونا" وحاولت رصد الكيفية التي تعامل بها القطاع الخاص مع هذه الجائحة ، وأهم الإجراءات التي وجب على القطاع الخاص اتباعها للمساهمة في احتواء الأزمة من واقع المسئولية المجتمعية (رجائي، ٢٠٢٠، ص ٢،).

٣- التداعيات الصحية

انطلقت دراسة "التكلفة الاجتماعية لأزمة جائحة فيروس كورونا بمحافظة ديالى" من مجموعة من التساؤلات حاولت الربط فيها بين متغيرات عديدة كالوعي بالفيروس والتعامل معه، والوقاية منه ، ومستوى الثقة المجتمعية بالإجراءات الحكومية في الوقاية والعلاج من الفيروس مستخدمة في سبيل الإجابة على مثل هذه التساؤلات منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة العشوائية، وأداة الملاحظة بالمشاركة، وتوصلت إلى أن كل المبحوثين قد عانوا من أضرار صحية واجتماعية واقتصادية نتيجة بقائهم في البيوت والشعور بالخوف والقلق وأنهم يفتقدون الثقة المجتمعية في الإجراءات الحكومية (إبراهيم، ٢٠٢٠، ص ٣).

كما ظهرت قضية مهمة في الدراسات السابقة متمثلة في الصحة الرقمية كأهم آليات مواجهة الفيروس ، ففي دراسة "الصحة الرقمية في مواجهة كورونا وغيرها: عن الخبرات العالمية والمصرية، ونظرة إلى الغد" تبين من خلال رصد التجارب العالمية والمصرية أن الصحة الرقمية تشكل مستقبل الرعاية الصحية المستدامة وهي أنسب الآليات للتعامل مع الأوبئة والأزمات (حلمي، ماجد،٢٠٢٠).

٤- التداعيات التكنولوجية

كشفت الدراسات السابقة أن لتكنولوجيا المعلومات دور كبير في مواجهة تداعيات الأزمة من خلال تفعيل العمل والتعلم عن بعد، وكذلك شراء المنتجات عبر الإنترنت وغيرها من الممارسات الإلكترونية، كما كان لها دور في مساعدة القطاع الصحي على اكتشاف الحالات والتتبع والتعامل معها عن بعد، فقد رصدت دراسة "البنية التحتية التكنولوجية والتحول الرقمي وأدواره المستقبلية في التعليم في ظل جائحة كورونا" أن هناك العديد من التطبيقات التكنولوجية تم استخدامها في أعقاب ظهور فيروس كورونا المستجد كبديلٍ عن الاجتماعات واللقاءات التقليدية (الحداد، ناصر، ٢٠٢٠، ص١٠) مثل: تطبيق **Zoom**، وتطبيق **Google classroom**، وأن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أطلقت عدداً من المبادرات لدعم منظومة التعليم عن بعد، الأمر الذي نبأ بحدوث طفرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات أثناء الأزمة في مقدمة الأنشطة الاقتصادية المرشحة لحدوث طفرة في حجم أنشطتها، حيث حقق هذا القطاع مكاسب أثناء الأزمة أكثر من غيره من القطاعات بصفة خاصة في النواحي المتعلقة بالتجارة الخارجية والتكنولوجيا والاتصالات والتطبيقات الإلكترونية والترفيه الإلكتروني كما بينت دراسة "تأثير فيروس كورونا المستجد على صناعة تكنولوجيا المعلومات في مصر: الفرص والتهديدات" (محمد عصام، ٢٠٢٠، ص٤).

٥- التداعيات التعليمية

اعتمدت الإستراتيجيات الجديدة على التعليم عن بعد، من أجل إكمال المناهج الدراسية وإتمام العام الدراسي، ومن هنا بدأت تركز الأدبيات على نقطة بحثية مهمة ؛ وهي مسألة التباين الاجتماعي والإمكانات الاقتصادية للأسر، ففي دراسة "تحديات وفرص التعليم في ظل جائحة فيروس كورونا: واقع حال مدينة البصرة" اتضح أن هناك اختلافاً في تكافؤ الفرص في هذا النوع من التعليم، وأن هناك فئات لا يمكنها الاتصال بالإنترنت أو لا تتوفر لديها الهواتف الذكية التي

تسمح لهم بذلك (السعد، ٢٠٢٠، ص٢). ، فقد أشارت إحصائيات اليونيسكو الصادرة في نهاية أبريل ٢٠٢٠ إلى انقطاع ١٠٥ مليار طالب عن مؤسسات التعليم، كما أكدت المنظمة أن ما يعادل نصف عدد هؤلاء الطلاب لا يملكون الاحتياجات اللازمة للتعليم عن بعد ، وقد بنيت دراسة عن "واقع استخدام المعلم لوسائط الاتصال والتواصل الإلكترونية وفيروس كورونا المستجد" على النتيجة ذاتها أن حوالي ٩٠% من الطلاب ليس لديهم الرغبة أو القدرة على الاتصال (حسن، ٢٠٢٠، ص٣).

كشفت الدراسات السابقة عن عدة قضايا مهمة لابد أن تؤخذ في الاعتبار عند دراسة قطاع العمالة غير المنتظمة، وقد تمثلت فيما يلي :

أ- إن أهم عوامل ظهور قطاع العمالة غير المنتظمة هى تفادي كافة التحديات المؤسساتية والاجتماعية التي تظهر في نقيضه قطاع العمالة المنتظمة، الأمر الذي يبلور قدرة هذه الفئة على التعامل مع الصعوبات والتحديات، ومن هنا يبرز تساؤل مهم تحاول الدراسة الراهنة الإجابة عليه وهو: ما قدرة هذه العمالة على التعامل والتكيف الاجتماعي مع الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي فرضت عليهم أثناء جائحة كورونا ؟ .

ب- إن قضية العمالة غير المنتظمة هى قضية ذاتية في الأساس إذ تعبر عن المبادرات الذاتية والرغبات التي تدفع العمال إلى الالتحاق بهذا القطاع غير المنتظم فهو الأكثر ملائمة لمهاراتهم وإمكانياتهم وقدراتهم، ولكن هذا لا ينفي أهمية الجوانب الموضوعية في حياة هؤلاء العمال وما لها من دور في صياغة وتشكيل حياتهم وأوضاعهم المهنية والاجتماعية المختلفة ؛ لذلك تسعى هذه الدراسة لرصد العلاقة بين الأبعاد الذاتية والموضوعية في حياة العمالة غير المنتظمة، وما ينتج عن ذلك من ممارسات اجتماعية وحياتية وتكيفية جديرة بالدراسة .

جـ- بينت الدراسات السابقة ما لقطاع العمالة غير المنتظمة من قدرة على صياغة أشكال تنظيمية مرنة ومبتكرة في التعامل مع الأوضاع المعيشية المتردية

سواء في بيئة عملهم غير اللائقة أو في بيئتهم الاجتماعية ؛ لذلك تسعى الدراسة إلى رصد أهم هذه الأشكال التنظيمية المبتكرة، وكيف تظهر كآليات تكيفية مع الضغوط المختلفة .

د- إن أفكار المدرسة المزدوجة في دراسة القطاع غير المنتظم كان لها حضور واضح في الأدبيات السابقة، هذه الأفكار تربط ظهور هذا القطاع بشرائح وفئات اجتماعية بعينها مثل شريحة الفقراء، والنساء ، وترى أن مثل هذه الشرائح قادرة على خلق أنشطة تمكنهم من البقاء من خلال صناعة هذا العالم غير المنتظم، وذلك اعتماداً على شبكة العلاقات الاجتماعية أو رأس المال الاجتماعي الذي ينشأ ويسود بين أفراد الشريحة الواحدة ، أو بينها وبين غيرها من الشرائح الاجتماعية الأخرى ؛ لذلك يكون من المفيد توظيف نظرية " رأس المال الاجتماعي " وما تحمله ضمنياً من قيم التعاون والمساندة والثقة والتبادل والتضامن في دراسة وفهم هذا القطاع من العمال .

هـ- دعت الدراسات السابقة إلى ضرورة تحسين نوعية حياة العمالة غير المنتظمة عن طريق الحماية الاجتماعية والقانونية، وضرورة إزالة الحواجز بين القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل الدولة عن طريق تبني سياسات اجتماعية واستراتيجيات وخطط تنموية قادرة على إزالة هذه العقبات الأمر الذي سوف تدعو إليه الدراسة الراهنة كأحد أهم توصياتها التي تسعى إلى تحقيقها.

و- أوضحت الدراسات التي ركزت على جائحة كورونا على عظم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الجائحة على جميع جوانب الحياة، وعلى كافة الطبقات والشرائح الاجتماعية، ولكن الأمر يزداد سوءًا حينما تمس هذه الآثار شريحة اجتماعية تمتاز في الأساس بالهشاشة والتهميش والاستبعاد والفقر، الأمر الذي يضفي أهمية على الدراسة الحالية لمحاولتها الكشف عن أهم آليات تكيف وتعامل هذه الشريحة مع الجائحة وتداعياتها .

ز- بينت الدراسات إمكانية اللياقة والتعددية المنهجية عند دراسة موضوعات هامة مثل ؛ العمالة غير المنتظمة و جائحة كورونا ، وذلك من خلال توظيفها لعدد من المناهج والأدوات المختلفة مثل : الاستبيان والمقابلات والمقاييس؛ الأمر الذي يوحي بقابلية متغيرات الدراسة للفهم والتفسير عن طريق توظيف المناهج والأدوات الملائمة .

سابعاً: المدخل النظري للدراسة

١- التكيف الاجتماعي من المنظور البنائي الوظيفي

يرى" بارسونز " أن التكيف الاجتماعي هو تلك الوظيفة التي من خلالها يتم تدبير الموارد البشرية والمادية المتاحة لتحقيق أهداف النسق، والتي تعمل على تأسيس العلاقات بين النسق وبين بيئته الخارجية، ويعني هنا بالبيئة الخارجية تلك الأنساق المحيطة بنسق الفعل والمتصلة به. أما مضمون التكيف فيتعلق بالحصول على المصادر المختلفة التي يحتاجها النسق من الأنساق التي تشكل بيئته، ومبادلتها بغيرها داخل النسق ذاته، ثم ترتيب أو تحويل وتجهيز هذه المصادر؛ لتساعد على إشباع حاجات وتحقيق الأهداف، والمسؤول عن قيام هذه الوظيفة هو الفرد ذاته بصورة تساعده على تحقيق أهدافه أو استغلال كل الإمكانات التنظيمية من أجل تحقيقها من خلال تعبئة كافة المصادر والجهود، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى الغاية العظمى وهى التكامل والاستقرار النسقي(حميد، ٢٠١٠) . فحالة التكامل النسقي كما يرى "ميرتون" تتحقق عندما تحدث علاقة وظيفية بين الأهداف المنتظمة والوسائل المحددة لإنجازها (Fararo,2006,p.6)، وعندما يكتشف الأفراد عدم قدرة الطرق المؤكدة على تحقيق النجاح لهم يلجأون إلى آليات تكيفية أخرى من أجل الحفاظ على سلامة النسق وتكامله ، تتجسد في الآليات التالية :

١- آلية المطابقة (المجاراة).

٢- آلية الخلق والإبداع .

٣- آلية الطقوس .

٤- آلية الانسحاب .

٥- آلية التمرد.

ويؤكد "ميرتون " على أنه عندما يكون هناك توازن بين العناصر البنائية المتمثلة في الأهداف والوسائل المنتظمة لتحقيقها تحدث حالة التوازن النسقي، والتي يقابلها نمط المجاراه أو المطابقة، ولكن عندما يتفاوت هذا التأكيد بالنسبة لتلك العناصر البنائية يكون لدينا أنماط التكيف السلوكية الأخرى الإيجابية منها والسلبية .

٢- رأس المال الاجتماعي

ترجع الجذور الفكرية لرأس المال الاجتماعي إلى نهاية القرن ١٩، وأوائل القرن العشرين، وقد اتضح ذلك بشكل خاص في كتابات "دي توكفيل" الذي أكد على أهمية التضافر و التعاون من أجل تحقيق أغراض مشتركة، وما لأهمية هذه النوعية من الاتصالات والعلاقات الاجتماعية من قدرة على تحقيق الأهداف وخاصة في أوقات الشدائد و الأزمات (Nanlin, 2002, p.2).

حيث أشار إلى أنه لا ترتقي العواطف والقلوب والآراء، وتنمو وتتسع وتكبر إلا من جراء تأثير الناس في بعضهم البعض ، وعلى الرغم من أنه لم يستخدم صراحة مفهوم رأس المال الاجتماعي فإنه تحدث عن فن الترابط ؛ ليعبر عما لهذا المفهوم من أهمية في نشأة وتكوين العلاقات الاجتماعية (قنديل، ٢٠٠٦،ص،٩٠).

جدير بالذكر أن أول استخدام مطلق للمصطلح ظهر على يد "بيير بورديو"، عرف رأس المال الاجتماعي بأنه: "مجموعة من الموارد الحقيقية أو المتوقعة المرتبطة بشبكات وعلاقات متبادلة بدورها"، وقد دأب في تحليله لرأس المال الاجتماعي والثقافي على ربطه بالتحليل الطبقي (زايد، ٢٠٠٦، ص ٨).

حيث فهم رأس المال الاجتماعي والثقافي على أنه رصيد اجتماعي من العلاقات والرموز يتقابل ويتفاعل مع الرصيد الذي يملكه الأفراد من رأس المال المادي بما يمكن من التبدل والتحول معه، فرأس المال الاجتماعي والثقافي هو

رصيد قابل للتداول والتراكم والاستخدام مثل رأس المال المادي فالفرد عندما ينشئ شبكات اجتماعية أو ينضم إلى عضوية أحزاب سياسية أو يستخدم ما لديه من رموز المكانة في ممارسات اجتماعية فإنه يكون لنفسه زادًا اجتماعيًا ورصيداً ثقافياً يعضد من مصالحه ومن رصيده من القوة والهيبة والاستقرار الاجتماعي " إن البنيات الإجمالية للألفة الاجتماعية أو رأسمال العلاقات تبدو مرتبطة إلى حد كاف برأس المال الاقتصادي، وهي أشد ارتباطاً برأس المال الثقافي من أن نتمكن أن نجعل منه بعداً مستقلاً للحياة الاجتماعية" (كابان، دورتيه ، ٢٠١٠، ص٥٧)، وبذلك يكون اتفق مع ما أكد عليه "بوتنام" من أن رأس المال الاجتماعي هو: "القيمة المجتمعية للشبكات الاجتماعية والميل بين هذه الشبكات لخدمة بعضها البعض" بمعني آخر فقد قام برصد رأس المال الاجتماعي من خلال تحديد الخصائص أو السمات التي تكون رصيدًا داخل التنظيم الاجتماعي مثل الثقة والمعايير والشبكات الاجتماعية فامتلاك الجوانب الإيجابية من هذه الخصائص أو المكونات كالثقة البناءة، والمعايير الإيجابية، والشبكات الاجتماعية تمكن الأفراد من الاختلاط في علاقات اجتماعية أكثر نجاحًا، وتكاد تكون هي الأهم في أوقات الأزمات (Field, 2012,p.10).

فنظرية رأس المال الاجتماعي تعبر عن كل ما هو معنوي وغير ملموس من القيم ويستخدمه الأفراد في حياتهم اليومية وعلى رأسها القيم التي تدعو إلى الثقة . ويؤكد "جيدنز" على أن هذه الثقة هي عنصر متمم لإيقاع الحياة اليومية وتتضح أهميتها في المرحلة المتأخرة للحداثة ومرحلة العولمة ، فهي تسمح لنا بالتعامل مع المخاطر في هذا المجتمع، وتسمح لنا بالإبحار في بيئة الغرباء القادمين من المجتمع المعولم الحديث ؛ وذلك لما تؤدي إليه ثقافة الثقة هذه من: التماسك المعياري،واستقرار النظام الاجتماعي، والنزوع إلى الثقة، والألفة أو الحميمية في مقابل المباعدة والشعور بالاغتراب (زايد، ٢٠٠٦، ص ٦).

يمكن القول إن ما أعطى نظرية رأس المال الاجتماعي ومضامينها القيمية المتمثلة في الثقة والالتزام والتضامن والتعاون فاعليتها وأهميتها في وقتنا الحالي هو ما نتج عن العولمة من إضعاف هذه القيم. لذلك يكون من المفيد التعرف على فاعلية هذه القيم الاجتماعية في حياة العمالة غير المنتظمة في المجتمع المصري أثناء تفاعلهم مع بعضهم البعض، وتفاعلهم مع غيرهم من الشرائح والفئات الاجتماعية الأخرى، وهل ظهرت هذه القيم كأهم الآليات التكيفية الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة مع أزمتهم؟ وهل كان لها دور في مساعدتهم على تفاديها ؟ فإن هذا الوباء العالمي لم يعبر عن أزمة صحية فحسب بل عبر عن شكل من أشكال ما أسماه " جيدنيز" بميكانيزمات الانطلاق (عبد البديع، ٢٠٠٦،ص٢٠). التي تفكك العلاقات الاجتماعية من السياق المحلي لتعيد بناءها عبر مدى غير محدود في الزمان والمكان بمعنى تهديد الثقة في استمرارية البيئة الاجتماعية والمادية المحيطة وزيادة الاحتمالات القوية للمخاطرة والقلق.

٣- عولمة المخاطر

إن البشر الذين تعرضوا للمخاطر طوال تاريخهم المكتوب، هم يتعرضون لمخاطر أشد في المجتمع الحديث المعولم (يس، ٢٠٠٨، ص ٤٣).

إذ يبدأ مجتمع المخاطر منذ اللحظة التي تعجز فيها منظومات القيم المجتمعية الضامنة للأمان عن القيام بدورها إزاء الأخطار التي أطلقت عنانها (حمزاوي، ٢٠٠٥،ص١٢٥).

فقد أدت العولمة بتجلياتها إلى نتائج بعيدة المدى، وتركت آثارها على الجوانب الاجتماعية جميعها تقريبًا، غير أنها باعتبارها عملية مفتوحة متناقضة العناصر فقد أسفرت عن مخرجات هددت الأمن العالمي من الصعب التكهن بها أو السيطرة عليها، فكثير من التغيرات الناجمة عن العولمة طرحت علينا أشكالاً جديدة من الخطر، اختلفت اختلافًا بينًا عما ألفناه في العصور السابقة، ويمكن القول أن توفير ضمانات كاملة للإنسان مسألة مستحيلة ، لكن المهم التركيز على المخاطر

المحسوبة في أي نشاط إنساني، وتنمية طرق حساب المخاطر وإدارتها والتعامل معها، وهناك ثلاثة أنواع رئيسية المخاطر هى : (بيك، ٢٠٠١،ص ٨٠).

أ- المخاطر المصنعة: ناتجة عن التطور الصناعي والتكنولوجي الهائل، الذي أدى إلى اقتحام ميادين جديدة غير مسبوقة، مثل المفاعلات الذرية.

ب- المخاطر البيئية: يعود جزء كبير منها إلى التدخل الإنساني في مجال البيئة الطبيعية واندفاع الرأسمالية المتوحشة بمشاريعها العملاقة في الصناعة والزراعة باستنزاف الموارد الطبيعية مما أحدث خللاً في التوازن البيئي (Richardson,2011,p.3).

جـ- المخاطر الصحية: تعبر عن بروز أمراض جديدة تأخذ شكل الأوبئة، ويتصاعد خطرها على الإنسان مثل ؛(الإيدز، أنفلوانزا الطيور، كورونا covid-19).

لا يقتصر مجتمع المخاطر في رأي "Beck" على الجانبين البيئي والصحي فحسب، بل يشتمل كذلك على سلسلة من التغيرات المترابطة المتداخلة في حياتنا الاجتماعية المعاصرة، ومن جملة هذه التغيرات: التقلب في أنماط العمالة والاستخدام، وتزايد الإحساس بانعدام الأمن الوظيفي، وانحسار أثر العادات والتقاليد على الهوية الشخصية، وشيوع التحرر والديمقراطية في العلاقات الشخصية، ولأن مستقبل الأفراد الشخصي لم يعد مستقراً أو ثابتًا نسبيًا كما كان في المجتمعات التقليدية فإن القرارات مهما كان نوعها واتجاهها أصحبت تنطوي على واحد أو أكثر من عناصر المخاطرة بالنسبة للأفراد.

كما يرى"Beck" أن جانبًا مهمًا من مجتمع المخاطرة يتمثل في أن الأخطار تنتشر وتبرز بصرف النظر عن الاعتبارات المكانية والزمانية والاجتماعية.

إن مخاطر اليوم تؤثر في جميع البلدان والطبقات الاجتماعية، وتكون لها آثارًا شخصية وعالمية في الوقت نفسه (غدنز،٢٠٠٥، ص٧٠). هذا ما ينطبق

بالفعل على انتشار فيروس كورونا إذ كانت بدايته في الصين ثم انتشر بدرجات سريعة ومتواترة إلى كل أنحاء العالم ولم يفرق بين غني وفقير ، وأطاح بكل الفئات والشرائح الاجتماعية على حد سواء ؛ بذلك نجد أن الصلة بين الأخطار وقدرتها على غزو العالم تؤكد على أن عملية العولمة صارت هي المنتج الأول للمخاطر، وفقدت شرعيتها القائمة على أساس الوعد التاريخي بمجتمع خال من المخاطر.

ثامنًا: الإستراتيجية المنهجية للدراسة

١- نوع الدراسة : وصفية تحليلية.

٢- منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كأحد المناهج التي تتيح جمع الحقائق والمعلومات عن حياة العمالة غير المنتظمة وآليات تكيفهم الاجتماعي مع جائحة كورونا، وتم في إطاره توظيف مجموعة من الأدوات الكيفية والكمية من أجل تحقيق التكامل المنهجي والثراء المعرفي.

٣- أدوات الدراسة

أ- المقابلة

اعتمدت الدراسة على دليل المقابلة المتعمقة للحصول على بيانات أكثر عمقًا عن حالات الدراسة، وفيما يتعلق بمراحل إعداد هذا الدليل فبعد أن تمت صياغته بما يخدم أهداف الدراسة تم عمل اختبار قبلي Pre Test، وذلك بتطبيقه على أربع حالات من حالات الدراسة ، وذلك للتأكد من مدى تغطيته لكافة الأبعاد التي تريد الدراسة الوقوف عليها والتحقق منها قبل التطبيق النهائي له، وقد نتج عن ذلك إعادة صياغة العديد من بنود الدليل، وحذف العديد من البنود الأخرى المتكررة والمتشابهة مع غيرها،وقد اشتمل الدليل في صورته النهائية على المحاور التالية:

- البيانات الأساسية .
- التداعيات الاجتماعية لجائحة كورونا.
- التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا.

- آليات التكيف الاجتماعي مع تداعيات الجائحة.
- آليات التكيف الاقتصادي مع تداعيات الجائحة .
- تقييم دور الدولة أثناء الجائحة .
- تقييم دور رجال الأعمال أثناء الجائحة .
- تقييم دور الجمعيات الأهلية أثناء الجائحة .

تم تطبيق الدليل على (٢٠) حالة من العمالة غير المنتظمة – مختلفة عن مفرادات عينة الاستبيان – تم اختيارهم بطريقة عمدية روعي فيها التنوع في السن، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، والتنوع المهني.

ب- **الاستبيان :**

تم تصميم الاستبيان بما يخدم أهداف الدراسة، وتم تقسيمه إلى خمسة محاور أساسية فيما يلي:

- **المحور الأول**- البيانات الأساسية.
- **المحور الثاني**- الالتحاق بالعمل غير المنتظم والاتجاه نحوه .
- **المحور الثالث**- تداعيات جائحة كورونا على قطاع العمل غير المنتظم
- **المحور الرابع**- الحماية الاجتماعية والقانونية للعمالة غير المنتظمة أثناء الجائحة.
- **المحور الخامس**-آليات التكيف الاجتماعي مع تداعيات الجائحة.

- **صدق وثبات الاستبيان:**

للتأكد من صدق الأداة تم اختبارها بأسلوب صدق المضمون، وذلك من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين[١] واتفقت آرائهم على صدق مضمون

(١) – الأستاذة الدكتورة نيرة علوان أستاذ علم الاجتماع المساعد ، قسم علم الاجتماع ،كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

- الأستاذة الدكتورة أمل حسن أستاذ علم الاجتماع المساعد ، قسم علم الاجتماع ،كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

الأداة وصلاحية استخدامها في جمع البيانات اللازمة للإجابة على تساؤلات الدراسة.وعن ثبات الأداة فقد تم إجراء تطبيق قبلي على عينة قوامها (١٠) مفردات (روعي فيها التنوع في النوع والمستوى التعليمي والمهنة) ثم إعادة تطبيق الاستمارة بعد مرور أسبوعين على نفس العينة، ثم إجراء الاختبار الإحصائي على الاستمارات (معامل ارتباط بيرسون)، ويوضح الجدول التالي نتائج الاختبار الاحصائي:

المحور	معامل الارتباط
المحور الأول البيانات الأساسية.	١
المحور الثاني الالتحاق بالعمل غير المنتظم والاتجاه نحو.	٠.٩٨٨
المحور الثالث تداعيات جائحة كورونا على قطاع العمل غير المنتظم.	٠.٩٥٣
المحور الرابع الحماية الاجتماعية والقانونية للعمالة غير المنتظمة أثناء الجائحة.	٠.٩٨٧
المحور الخامس آليات التكيف الاجتماعي مع تداعيات الجائحة.	٠.٩٦٤
متوسط معامل الارتباط	٠.٩٧٨

يتضح مما سبق أن الاستمارة ثابتة بنسبة (٩٧.٨%)، مما يعطي مؤشرًا على ثباتها وصلاحيتها للتطبيق.

تم تطبيق الاستبيان على عينة من العمالة غير المنتظمة قوامها (١٥٠) مفردة تم سحبها بطريقة عمدية في ضوء مجموعة من الشروط أهمها التنوع في الخصائص الديموجرافية، الإقامة في المدينة، والتنوع من حيث الإصابة بكورونا، عدم وجود أية حماية تأمينية أو قانونية.

جـ- الملاحظة

تم تصميم دليل الملاحظة حتى يتم التأكد من المعلومات والبيانات المتعلقة بالمظهر الخارجي للحالات مثل النظافة الشخصية، والالتزام بإجراءات

السلامة الوقائية ، والمتعلقة بتواجد ممثلين للدولة أو الجمعيات الأهلية أو رجال الأعمال في المنطقة؛ لتقديم الخدمات والمساعدات المختلفة .

٣- أساليب التحليل والتفسير

اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الكمي والكيفي، وتم تفسير المادة الميدانية في ضوء المقولات النظرية التي انطلقت منها الدراسة، وفي ضوء البعد البنائي للمجتمع المصري .

تاسعًا: نظرة عامة على مجتمع الدراسة (حى بولاق أبو العلا)

تعد مدينة القاهرة من أكثر المدن التي انتشرت فيها العمالة غير المنتظمة بكل أشكالها وطوائفها وبصفة خاصة في فترة انتشار جائحة كورونا، فكما أوضحت بيانات وزارة القوى العاملة أن حجم العمالة غير المنتظمة في هذه المدينة – والتي سجلت بالفعل للاستفادة من منحة كورونا المقدمة من الدولة –هو مليون و ستمائة ألف عامل يعانون من ضيق العيش وتردي نوعية الحياة. ويقع حي بولاق أبو العلا ضمن ثمانية أحياء تقع في المنطقة الشمالية التابعة لمدينة القاهرة، وتبلغ مساحته الكلية ٢.٢٥٩كم، ويحده من الجنوب امتداد شارع الجلاء من كورنيش النيل، وحتى تقاطعه مع شارع ٢٦ يوليو . ومن الغرب شارع كورنيش النيل من ميدان عبد المنعم رياض حتى كوبري ١٥ مايو، ومن الشمال يمتد شارع شنن ثم شارع المنصوري حتى شارع السبتية ويتقابل مع شارع أبو الفرج ونصف كوبري الصايغ متجهًا إلى الغرب حتى كورنيش النيل أسفل كوبري إمبابة، ويبدأ حده الشرقي من شارع الجلاء من ميدان عبد المنعم رياض حتى تقاطعه مع شارع ٢٦ يوليو، وحتى تقاطع شارع المنصور مع شارع السبتية(القاهرة، الهيئة المصرية العامة للمساحة).

تم اختيار حى بولاق لإجراء الدراسة الميدانية لملاحظة انتشار العمالة غير المنتظمة بداخله فضلًا عن تنوع أنماطها ؛ حيث وجد العمال والعتالون والصيادون والبائعون والسائقون والحرفيون وحارسوا العقارات . ارتبط هذا التنوع في العمالة والمهن داخل حي بولاق بطبيعته التاريخية ؛ فمنذ الازدهار الاقتصادي لهذا الحي في القرن

السادس عشر وأثناء الحقبة العثمانية كان حي بولاق مركزًا للأنشطة الحرفية التي ارتبط بعضها بالتجارة القائمة مثل ؛ النجارة، والنشارة، والقلامظة : وهى مهنة من يقومون بدهان مسام السفن بالقار، والخبازون، والطحانون، والنساجون، وصانعو الزيت، والخياطون، والحدادون ، وقد بلغ عدد الطوائف الحرفية في بولاق أربع وثلاثين طائفة (بول، ستانلي، ٢٠١٢، ص٢١٦). هذا بالإضافة إلى ما يضفيه كل من كورنيش النيل والوكالات مثل وكالة البلح، ومنطقة الأسواق الواقعة نحو الجنوب الغربي، والتي اكتسبت شهرتها من بيع الملابس المستعملة والرخيصة وكذلك الخردة من تنوع مهني كبير للعمالة غير المنتظمة إلى وقتنا الحالي .

عاشرًا:الخصائص الديموجرافية لعينة الاستبيان

١ – النوع

انقسمت عينة الدراسة بالتساوي من حيث النوع، وذلك من أجل تمثيل العينة لفئة العمالة غير المنتظمة بنوعيها.

٢ – السن

تركزت عينة الدراسة في الشريحة العمرية من ٢٥ إلى ٤٥ سنة وذلك بنسبة ٧٠% من إجمالي العينة، وهذا يعني أن شريحة الشباب المعبرة عمن هم داخل قوة العمل هي الأكثر تواجداً في نطاق فئة العمالة غير المنتظمة، وهذا مرتبط إلى حدٍ كبيرٍ بطبيعة قطاع العمالة غير المنتظمة الاستيعابية وقدرته على توفير فرص العمل لمن لم يتمكن من الالتحاق بالقطاع الآخر المنتظم .

٣ – الحالة التعليمية

تركزت عينة الدراسة في الشريحة التعليمية ممن يحملون الشهادة المتوسطة وقد بلغت نسبتهم ٤٠.٧% وهذا يعني أن شهادة التعليم المتوسط هي الأكثر انتشارًا بين أفراد العينة، ثم تلا ذلك شريحة الأميين بنسبة ٢٦%، ويليها شريحة من يقرأ ويكتب بنسبة ٢٤.٧%، وتأتي في المرتبة الأخيرة شريحة خريجي الجامعات بنسبة ضئيلة تصل ٨.٧% وتعبر الحالة التعليمية المتواضعة لعينة الدراسة عن ضعف

مهاراتهم وقدراتهم التي تسمح لهم بالانخراط في سوق العمل الرسمي إذ ارتبطت بشكل مباشر بتواضع المهن التي يمتهنوها في نطاق القطاع غير المنتظم وبنمط العمالة التي لا تحتاج إلى مؤهلات أو مهارات فائقة، وتركزت النسبة الأكبر من هذه المهن في شريحة (صناعي) أو من لديه حرفة يدوية وبلغت ٣٨.٧%، وتلتها شريحة (عمال البناء) بنسبة ٣٠%، كما ظهرت شريحة (الباعة المتجولون) بنسبة لا يُستهان بها قدرت بـ٢٣.٣%، والنسب القليلة كانت من نصيب شريحتي (العتالون) بنسبة ٤.٧% و(السائقون) بنسبة ١.٣%.

٤- طبيعة العمل والاستقرار المهني

إن استقرار العامل في عمله أساس لإحساسه بالأمن النفسي والاجتماعي، لا في العمل فحسب بل في جميع نواحي الحياة. ومع ذلك قد عبرت طبيعة العمل وحالة الاستقرار المهني لعينة الدراسة عن تردي الأوضاع التي تعمل في ظلها العمالة غير المنتظمة من حيث الثبات والاستقرار؛ فظهرت النسبة الأكبر من عينة الدراسة وبلغت ٥٣.٣% ضمن شريحة العمال باليومية أي الذين يحصلون على أجورهم بصورة متقطعة غير ثابتة في مقابل نسبة من هم ضمن شريحة العمال المستقرين والتي بلغت ٣٦.٧%، أما النسبة المتبقية فقد عبرت عنها شريحة العمال الموسميين وبلغت ١٠% والتي تندرج مع شريحة العمال باليومية تحت نفس الظروف والأوضاع المهنية غير المستقرة والتي تنتفي معها حالة الأمان والثبات المهني.

٥- الدخل الشهري

يُعد الدخل الشهري من أهم مؤشرات نوعية الحياة، ومؤشر مهم للدلالة عن جودة هذه الحياة أو رداءتها . وبالحديث عن العمالة غير المنتظمة تبين أن مؤشر الدخل كانعكاس لطبيعة ونوعية وجودة حياتهم لم يكن بأفضل حال من المؤشرات السابقة. فقد عانى هو الآخر من الضعف والهشاشة وعدم الثبات فالغالبية العظمى من عينة الدراسة بنسبة ٣٨% تتقاضى أجراً مادياً لا يزيد عن ١٥٠٠ جنيه شهرياً،

كما ظهرت نسبة لا يستهان بها بلغت ٢٦% وهم ممن يحصلون على أجور لا تتجاوز ٢٠٠٠ جنيه شهرياً، في حين أن نسبة من لا تزيد أجورهم عن ٢٥٠٠ جنيه شهرياً وصلت ٣٣.٣%، وهذه الشريحة من الدخول ترتبط بطبيعة الحال بطبيعة المهن والأعمال المتدنية التي اضطر إلى أن يمتهنها أفراد القطاع غير المنتظم.

ويزداد الأمر سوءاً عند ربط مؤشر الدخل كمؤشر هام يعبر عن جودة نوعية الحياة، بمؤشر آخر لا يقل أهمية عنه وهو مدى كفاية الدخل لاحتياجات الأسر وأوجه إنفاقه المتعددة.إذ عبرت النسبة الأكبر من العمالة غير المنتظمة، وبلغت ٨٢% عن عدم كفاية الدخل للإنفاق وعدم استقراره.

٦- الحالة الاجتماعية

إن الغالبية العظمى من أفراد العينة كانت من الشباب من الشريحة العمرية ٢٥ إلى ٣٥ عامًا، وهو سن الزواج وهو ما يفسر أن نسبة الأكبر منهم تركزت في شريحة المتزوجين وبلغت ٥٢%. ومع ذلك وجدت نسبة ٤٠% من عينة الدارسة وهي نسبة كبيرة من الشباب الذين لم يتزوجوا من قبل وهذا الأمر له وجاهته، فعلى الرغم من انتمائهم إلى المرحلة العمرية القادرة على الزواج فإنهم غير قادرين على تكاليفه ونفقاته ؛ لذلك وجدنا نسبة كبيرة منهم لم يتزوجوا بعد. وجاءت النسب الأقل لشريحة (مطلق) وبلغت ١.٣%، وشريحة (أرمل) وبلغت ٦.٧%.

٧- عدد أفراد الأسرة

إن عدد أفراد الأسرة من المؤشرات ذات الدلالة الهامة عند ربطها بمقدار الدخل الذي تحصل عليه هذه الأسر شهرياً، وفي حالة ضآلة هذا المقدار فإن زيادة عدد أفراد الأسرة تكون من الأمور غير المستحبة والتي لا تنم إلا على عدم كفاية الدخل على أوجه الإنفاق وتلبية الاحتياجات لكافة أفرادها، وارتفاع مؤشر الحرمان الاقتصادي والاجتماعي لديهم، وبقراءة البيانات الخاصة بعينة الدراسة وجد أن ٥٨% منها يصل عدد أفرادها إلى ٥ أفراد، ونسبة ٣٠% يصل عدد أفرادها ٨

أفراد، وأن نسبة ٥.٣% يزيد عددها عن ٩ أفراد، وهذا الأمر بالغ الخطورة إذ يعبر عن شدة العوز والفقر والحرمان.

٨- الالتحاق بالقطاع غير المنتظم

بلغت النسبة الأكبر من عينة الدراسة وبلغت ٥٨% عند سؤالها عن كيفية التحاقهم بالقطاع غير المنتظم في شريحة "الالتحاق عن طريقة المبادرة الفردية"، وهذا يُفسر بأن هذه العمالة لأنها لا تمتلك القدرة والمهارة الفائقة ليس لديها بدائل أو فرصة أخرى للعمل لذلك التحقت بنفسها بمحض إرادتها بهذا القطاع وهذا يتفق مع نسبة من أكدوا على أن من أسباب رغبتهم في الاستمرار في المهن الحالية أنهم لا يجدون بدائل أو فرص عمل أخرى، وبلغت ٦٢%، مضافاً إليهم نسبة ٣٥.٦% ممن يرون أن عدم معرفتهم وخبرتهم بمهنة أخرى كان من أهم أسباب التحاقهم بهذا القطاع واستمرارهم فيه.

كما ظهرت شريحة من ورث هذه المهنة عن الآباء وبلغت نسبتهم ١٩.٣% وهم الذين تعاملوا مع مهارات المهن غير المنتظمة على أنها ميراث عائلي لابد أن تتناقله الأجيال كوسيلة لتأمين مستقبلها وحصولها على مهن تضمن لها الدخل الشهري.

كما لعب الأصدقاء دور في جذب أقرانهم إلى الالتحاق بميدان العمل غير المنتظم لا يقل عن دور الآباء في الأهمية، فقد بلغت نسبة الأفراد الذين التحقوا بهذا الميدان الاقتصادي عن طريق أصدقائهم ١٦.٧%.

وفيما يتعلق بالاتجاه نحو العمل غير المنتظم بينت الغالبية العظمى من أفراد العينة بنسبة ٩٤.٥% عدم رضاها عن العمل غير المنتظم ، وفسروا ذلك بعدم توافر الأمان أو الاستقرار في هذه البيئة الطاردة لقوة العمل، ويرجع هذا الشعور المستمر لعمال القطاع غير المنتظم بعدم الاستقرار إلى عدم توافر الحماية الاجتماعية والتأمينية والقانونية اللائقة.

٩- الاشتراك في التأمين الصحي

التأمين الصحي هو أحد أنواع التأمين ضد مخاطر الظروف الصحية للأفراد، ويشتمل على تكاليف الفحص والتشخيص والعلاج، ومع أهمية التأمين الصحي ودوره الحيوي في حياتنا وجد أن نسبة ٩٦.٧% من أفراد العينة غير مشتركين في نظام التأمين الصحي، وارتبط ذلك بصورة مباشرة بسوء الخدمات والرعاية المقدمة الأمر الذي جعلهم يشعرون بعدم الرضا الشديد عن هذه الخدمات الطبية، وقد شمل تقييمهم لهذه الخدمات فترة انتشار الجائحة و الفترة السابقة عليها فلم يختلف الأمر بينهما كثيرًا بل ازداد سوءًا بعد تفشي الفيروس.

١٠-الاشتراك في التأمينات الاجتماعية

على الرغم من أن نظام التأمينات الاجتماعية أحد أنظمة التعاون والتكافل الاجتماعي التي من المفترض أن تقدمها الدولة لكافة أفرادها، فوجد أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة بنسبة ٩٦% لا تشترك في أي نظام للتأمينات الاجتماعية.

وقد وضحت هذه النسبة أسباب عدم اشتراك في نظام التأمينات الاجتماعية كالتالي:

إما بسبب عدم وجود نظام تأمين اجتماعي خاص بالعمالة غير المنتظمة وعبرت عن ذلك نسبة ٣٢% من أفراد العينة، أو بسبب صعوبة الإجراءات المطلوبة للاشتراك وعبرت عن ذلك نسبة ٤٧.٢% في حين عبرت نسبة لا يستهان بها قوامها٢٠.٨% عن عدم وعيها بنظام التأمين الاجتماعي المتوفر لها وبكيفية الاشتراك فيه.

الأمر الذي يلقي العبء بدرجة كبيرة على الدولة وعلى الدور المفترض أن تقدمه إما لتوفير نظام رعاية اجتماعية وتأمينية يشمل هذه الفئة أو لتكثيف الحملات التوعوية للتعريف بأنظمة الرعاية التأمينية التي تقدمها الدولة إن كانت قائمة

بالفعل. أو لتسهيل إجراءات الاشتراك وإزالة العواقب البيروقراطية التي تحول دون مشاركتهم في أي نظام تأمين اجتماعي تتيحه الدولة لهم.

١١-الاشتراك في النقابات

تُعد النقابات شكلًا من أشكال المنظمات التي ينضم إليها العمال بغرض تحسين ظروف عملهم، و النقابة بهذا المعنى معروفة وواضحة حين نتحدث عن القطاع الرسمي المنتظم، ولكن في حال الحديث عن القطاع غير المنتظم فلا نجد لهذا المعنى من أشكال التنظيم وضوحاً أو ظهوراً، فقد أكدت نسبة شديدة الارتفاع من أفراد العينة بلغت ٩٨.٧% عن عدم التحاقها بأي شكل من أشكال النقابات معللين ذلك بعدم وجود نقابات تعبر عن احتياجاتهم أو تنظم مطالبهم لمخاطبة الجهات المسؤولة من أجل تحسين أوضاعهم.

١٢-الإصابة بفيروس كورونا

كانت نسبة الإصابة بفيروس كورونا بين أفراد العينة ضئيلة حيث بلغت ٤.٧%، في حين أن نسبة ٨٨% منهم قد أقرت بسلبية تأثير هذا الفيروس على المهن التي يعملون بها .

حادي عشر: الخصائص الديموجرافية لحالات المقابلة

جدول رقم (١)

خصائص حالات الدراسة

حالة رقم	النوع	السن	الحالة التعليمية	الحالة الاجتماعية	عدد أفراد الأسرة	المهنة	الدخل	الإصابة بكورونا
١	ذكر	٤٠	أمي	متزوج	٥	عامل بناء	من٢٠إلى٥٠ج يوميا	–
٢	ذكر	٣٠	يقرأ ويكتب	أعزب	٤	بائع فاكهة	(غير ثابت) لا يقل عن ٥٠ج يوميا	–
٣	ذكر	٦٥	أمي	متزوج	٦	عامل بناء	(غير ثابت) من ٢٠إلى ٥٠ج يومياً	–
٤	ذكر	٤٠	يقرأ ويكتب	متزوج	٥	عتال	من ٢٠إلى ٥٠ج يومياً	–
٥	ذكر	٣٧	أمي	متزوج	٤	بائع متجول	من ٢٠إلى ٥٠ج يومياً	تمت الإصابة
٦	ذكر	٤٥	يقرأ ويكتب	متزوج	٦	عتال	من ٢٠إلى ٥٠ج يومياً	–
٧	ذكر	٤٢	أمي	متزوج	٥	سباك	من ٢٠إلى ٥٠ج يومياً	–
٨	ذكر	٤٩	يقرأ ويكتب	متزوج	٥	شيال	من ٢٠إلى ٥٠ج يومياً	–
٩	ذكر	٤٣	أمي	متزوج	٥	صياد	من ٢٠إلى ٥٠ج يومياً	–
١٠	ذكر	٥٢	أمي	متزوج	٦	عتال	من ٢٠إلى ٥٠ج يومياً	–
١١	أنثى	٢١	تعليم جامعي	أعزب	٤	أخصائية علاج طبيعي	١٢٠٠ج شهرياً	–

حالة رقم	النوع	السن	الحالة التعليمية	الحالة الاجتماعية	عدد أفراد الأسرة	المهنة	الدخل	الإصابة بكورونا
١٢	أنثى	٤٥	أمية	متزوجة	٥	طباخة	١٥٠٠ج شهريا	–
١٣	أنثى	٣٨	شهادة جامعية [بكالوريوس خدمة اجتماعية]	عزباء	٤	مدرسة تربية خاصة	٢٠٠٠ ج شهرياً	–
١٤	أنثى	٢٣	شهادة جامعية [بكالوريوس تربية خاصة]	متزوجة	٤	مدرسة تربية خاصة	٢٥٠٠ج شهرياً	–
١٥	أنثى	٤٧	شهادة الثانوية التجارية	متزوجة	٥	كوافيرة	١٥٠٠ج شهرياً	–
١٦	أنثى	٤٨	شهادة الثانوية التجارية	متزوجة	٥	كوافيرة	٣٠٠٠ج شهرياً	–
١٧	أنثى	٦٠	شهادة الثانوية التجارية	مطلقة	٤	كوافيرة	٢٥٠٠ج شهرياً	–
١٨	أنثى	٣٥	شهادة الثانوية التجارية	أرملة	٤	كوافيرة	٢٠٠٠ج شهرياً	تمت الإصابة
١٩	أنثى	٢٠	شهادة جامعية [كلية التربية النوعية]	عزباء	٣	مدرسة في حضانة	١٥٠٠ ج شهرياً	–
٢٠	أنثى	٢٧	أمية	متزوجة	٦	بوابة	٢٠٠٠ج شهرياً	–

بقراءة الجدول الخاص بالخصائص الديموجرافية لحالات الدراسة الذين تم معهم إجراء المقابلات تبين أن القطاع غير المنتظم يستوعب العمالة من النوعين (ذكورًا و إناثًا) على حد سواء، وذلك على عكس ما ساد في الأدبيات من أن النساء هن الأكثر ارتباطًا بهذا القطاع . كما تبين التنوع في الفئات العمرية ابتداءً من فئة

٢٠ عامًا وانتهاءً بفئة ٦٥ عامًا مما يدل على ما يقدمه هذا القطاع من فرص للعمل تتنوع بتنوع الفئات العمرية، وهو ما لا يتوفر في غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، أما الفئات التعليمية فظهرت متنوعة هى الأخرى فوجد كل من فئة أمى وفئة من يقرأ ويكتب وكانتا لهما الغالبية في الظهور بين الحالات، كما وجدت فئة الشهادة الثانوية، وفئة الشهادة الجامعية بنفس النسبة، وهذا يدل على أن حاملي الشهادات التعليمية المنخفضة هم الأكثر التحاقًا بقطاع العمالة غير المنتظمة وفي ذلك توافق مع نتائج الدراسات السابقة، ولكن ما تم ملاحظته أن حاملى الشهادات الجامعية أيضًا لم يجدوا ملاذًا من ضيق فرص العمل إلا الانضمام إلى هذا القطاع .

كما تبين انخفاض الدخل فلم يتجاوز ٢٠٠٠ جنيه شهريًا كحد أقصى مع إجماع الحالات على عدم ثباته واستقراره الأمر الذى يعد مؤشرًا خطيرًا في ظل ارتفاع عدد أفراد الأسرة بمتوسط (٥) أفراد للأسرة، ويعد تدني الخصائص الديموجرافية لهم من أهم عوامل تشكيل رؤيتهم لذواتهم على النحو التالي:

- رؤية العمالة غير المنتظمة لذواتهم:

إن مصطلح الذات في علم الاجتماع مستمد من فلسفات كل من تشارلز كولي، ووليام جيمس، وجورج ميد، وغالباً ما يعبر هذا المفهوم عن الكيفية التي يرى الناس بها ذواتهم في عيون الآخرين ويعرف "روزنبرج" مفهوم الذات بأنه مجموعة من أفكار ومشاعر الفرد عن نفسه كموضوع للتأمل (مارشال، سكوت، ٢٠١١، ص١٦١)، ومما لاشك فيه أن هذه الأفكار لا تتشكل من فراغ وإنما بدرجة كبيرة من العلاقة الجدلية المتشابكة والمتداخلة كما حدد "بورديو" بين كل ما هو ذاتي وموضوعي ، ولذلك حين التماس رؤية العمالة غير المنتظمة لذواتهم لا يمكن الفصل بين هذه الرؤية وبين كافة الظروف والأوضاع البنيوية والموضوعية التي شكلتها وصاغتها على نحو معين، فالذات الفاعلة تتشكل نتاجاً لكافة الخبرات

المتراكمة التي عاشتها ونتاجاً لرأس المال النوعي الذي تمتلكه بجوانبه المادية والرمزية.

ولأن هذا القطاع من العمالة يعاني من تدني شديد في الجوانب الموضوعية في حياة أفراده، فيكون من المفيد رصد رؤياتهم لذواتهم وما لذلك من آثار على التفاعلات الاجتماعية بينهم وبين غيرهم من الفئات والشرائح الاجتماعية الأخرى، وقد أجمعت حالات الدراسة دون استثناء على تدني رؤيتهم لذواتهم مؤكدين على أن هذه الرؤية انعكست لديهم جراء رؤية المجتمع المتدنية لهم، ولما يعانوه من تهميش وتجاهل، وفي ذلك تقول الحالات: ***أنا بحس إني قليلة جداً، يعني إيه عتال أصلاً، بس هعمل إيه؟ إحنا الحمد لله، لكن بحس إن الناس بتشوفني قليل، والواحد قيمته في الفلوس، ولما الشغل وقف، حسيت بالضياع أكتر وأكتر***"(٢)، ويضيف آخر: "***أنا غلبان، وبحس إني ضعيف، والدولة أصلاً والناس مش بيبصوا للغلبان والدنيا كلها متجاهلانا، ومتجاهلة العامل البسيط، ومتجاهلة حقوقه، لولا الأزمة دي بصولنا شوية، بس كانت شفقة برده، إحنا عاوزين اهتمام أكتر من كده شوية***"(٣).

تضيف أخرى مؤكدة على هشاشة الوضع التأميني وماله من دلالة ترتبط بهشاشة الرؤية للذات: "***أنا شايفة نفسي إنسانة مقهورة، ومظلومة، كلنا عايشين على هامش الحياة، كله مستني التأمين الشامل من الحكومة، إحنا شغالين كده وخلاص أنا كبرت وسني بيكبر بقى عندي ٣٨ سنة وعلشان يتأمن عليا يشترط أن يكون السن لا يزيد عن ٣٠ سنة، طب واللي فوق الـ٣٠ يولعوا في نفسهم يعني، فطبعاً بحس بعدم احترام، أنا مرة في انترفيو اتقالي خدي بالك إنتي اللي***

(٢) حالة رقم (١)

(٣) حالة رقم (١٢)

عايزانا مش إحنا اللي عايزينك، واترفضت في الشغل ده علشان بدور على حقوقي"[٤].

وتسرد حالة أخرى: ***إحنا غلابة بنخاف نعيا أو نتعب طالما مافيش تأمين هاكل إزاي لو تعبت يوم أو اشتكيت، لا في قانون ولا حماية، الشغل بتاعنا ده مالوش أمان، ممكن في أي وقت يمشينا، وغصب عننا بنستحمل الذل والإهانة علشان لقمة العيش***"[٥].

وتضيف أخرى ***أنا حاسة إني على الهامش وإن إحنا أكتر فئة مظلومة في المجتمع ومالهاش حق، والناس مش بتهتم بينا واللي ممعهوش ما يلزموش، يعني طول ما أنت مش معاك مالكش قيمة وإحنا قيمتنا في اليوم اللي بنشتغل فيه بس***"[٦].

إن رؤية الحالات المتدنية لذواتهم ماهي إلا انعكاس للنظرة وللرؤية المتدنية التي ينظر بها أفراد المجتمع إليهم ، هذا فضلاً عن تدني رأس المال المادي الذي يمتلكونه.

ثاني عشر : التداعيات الاجتماعية لجائحة كورونا على قطاع العمالة غير المنتظمة

تنوعت التداعيات الاجتماعية للجائحة في ضوء الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي اتخذتها الحكومة المصرية على المستويين الاقتصادي والصحي للحد من الخسائر في الأرواح البشرية فأصبح التباعد الاجتماعي والحجر المنزلي جزءًا أساسياً من الحياة اليومية مما أدى إلى تداعيات هائلة في سوق العمل وسبل المعيشة، ويعتبر قطاع العمالة غير المنتظمة من أكثر القطاعات الاقتصادية التي تأثرت سلباً من هذه الإجراءات، وتعددت الآثار السلبية ما بين تخفيض العمالة

---

(٤) حالة رقم (١٣)

(٥) حالة رقم (٤)

(٦) حالة رقم (٢)

وتسريحها وعدم توافر الموارد المالية ، وقلة فرص العمل باليومية وصولاً إلى فقد فرص العمل، ويرجع ذلك إلى هشاشة وضعف هذا القطاع وغياب صفة الأمان المهني للعاملين داخله، وقد بينت غالبية عينة الدراسة بنسبة ٤٥.٥% أن فيروس كورونا قد تسبب بصورة مباشرة في قلة فرص عملهم، وأكدت نسبة ٤٣.٢% منهم أن الأمر تجاوز ذلك حتى وصل إلى انقطاع الدخل لفترة من الزمن، بالإضافة إلى عدة تأثيرات أخرى كفقدان المهنة نهائياً بنسبة ٩.٨%، وعن العلاقة بين نوع المهنة والتأثر بانتشار فيروس كورونا أوضحت النتائج وجود علاقة ارتباطية بينهم حيث أن كا^{٢} = ٤٢.٩٨، ومستوى معنوية = (٠.٠٠٢) أي أقل من (٠.٠٥)، وبالنظر إلى طبيعة كل مهنة والتأثير الأبرز عليها يتبين أن من يعملون بمهنة (عتال) جميعهم قد فقدوا دخلهم نظراً لتوقف حركة البناء بقرار من الدولة في هذه الفترة ، كما تأثر العاملون بالعمالة المتنوعة (عامل عادي) بشكل رئيسي بقلة فرص العمل المتاحة يومياً، وذلك بنسبة (٧٨.٧%) منهم، وفيما يتعلق بعمال البناء فمثلهم مثل العتالين عانوا من فقدان الدخل بنسبة ٦٦.٧%، أما عن السائقين فعانوا جميعهم من قلة الفرص المتاحة، ويمكن تفسير ذلك في ضوء انتشار الحظر والبقاء بالمنازل. وعن الباعة المتجولين فقد عانى نسبة ٦٢.٥% منهم من انقطاع الدخل أيضاً ونسبة ٤٣.٦% من الصنايعية، وجاءت البيانات الكيفية من حالات الدراسة مدعمة للبيانات الكمية السابقة ومؤكدة لها، فقد بلورت هي الأخرى أهم التداعيات السلبية للجائحة عليهم على النحو التالي :

أ- توقف العمل وانقطاع الأجر

يُعد توقف العمل من أحد التحديات التي تعرض لها أفراد العمل غير المنتظم عندما انتشرت الجائحة فقد أكدت غالبية الحالات أنهم أثناء الجائحة تعرضوا لوقف العمل والمكوث في البيت دون وجود أي بدائل تدر عليهم الدخل وتضمن ثباته واستقراره.

فتقول هذه الحالة: ***أكثر الفترات كانت صعبة هي الفترة الأولى لما انتشر كورونا علشان اتوقف الشغل والبناء والمعمار وأعمال التكسير، وأنا مش باشتغل أي حاجة بديلة وحالي وقف واتخرب بيتي"*** (٧).

وتضيف أخرى: "أنا كنت بعمل في السباكة والشغل كله وقف لأن الناس كانت بتخاف تدخل حد عندها البيت، وماكنتش لاقي آكل لولا أهل الخير" (٨).

على المعنى ذاته تؤكد هذه الحالة: ***أنا طبيعة شغلي مرتبطة بمناعة الأطفال، علشان مركز العلاج الطبيعي كل الولاد بيبقوا فيه مناعتهم ضعيفة، فطبعاً أول ما كورونا انتشرت والحظر اتعمل كل الأهالي خافت ومبقاش حد بيبيجي ومعاهم حق علشان مناعة ولادهم ضعيفة"*** (٩)، ***وتزيد أخرى: "الحضانة اتقفلت أربع شهور، أخدنا أجازة بدون مرتب، ولا عندي معاش ولا تأمين ولا أي حاجة، اتخرب بيتنا"*** (١٠).

ب- <u>توقف العمل واستمرار الأجر</u>

تفاوتت ردود أفعال أصحاب العمل تجاه العاملين لديهم أثناء انتشار الجائحة ففي ذات الوقت الذي تخلى منهم عن الكثير من العمالة وبصفة خاصة تلك العمالة الخارجة عن إطار التأمين القانوني والاجتماعي، وقف آخرون بجانبهم وقدموا إليهم ما يحتاجونه من دعم، وقد عبرت عن هذا الموقف حالتان فقط من حالات الدراسة، الأولى: بحكم كونها مدرسة تربية خاصة طلب منها صاحب العمل أن تمارس علمها عن بُعد في مقابل ألا ينقطع الأجر، وتحصل عليه كاملاً مؤكداً لها أنه لن يتخلى عنها في الأزمة فتقول: ***"أنا كنت خايفة جداً من الإصابة بالمرض وأهل الولد اللي كنت باشتغل معاهم كانوا خايفين جداً على ابنهم، وقعدنا***

---

(٧) حالة رقم (٣)

(٨) حالة رقم (٧)

(٩) حالة رقم (١١)

(١٠) حالة رقم (١٢)

من المدرسة، وقعدنا في البيت ورفضوا إني أروح عندهم البيت، وكان عليا جمعيات والتزامات، لكن الحقيقة والد الطفل تواصل معي وقالي استمري في الشغل أونلاين على أد ما تقدري، وهتاخدي مرتبك كامل لحد ما ربنا يزيح عنا الغمة دي، ووقفوا جنبي وقفة جامدة ٣ شهور باخد مرتب كامل، وبعدين نزلنا البيت وقللوا الوقت وبقيت أروح ٣ أيام في الأسبوع بس الصراحة لن أنسى لهم الموقف ده خالص"(١١).

الثانية: بحكم كونها بوابة في عمارة، فلها أجر شهري ثابت من سكان العمارة، هذا فضلاً عن المساعدات التي تلقتها من الأهالي تضامناً معها في ظل انتشار الوباء فقالت: ***"الشغل هنا ما أتأثرش أنا باخد مرتبي كامل من السكان، وكنت باشتري طلباتهم، وأغسل السجاجيد، وأمسح السلالم، عادي زي الأول، وكمان كل الناس في العمارة كانوا بيساعدوني وما استغنوش عني في تنظيف شققهم الحمد لله"(١٢).***

جـ- الاستمرار في العمل مع خفض قيمة الأجر

من أخطر التداعيات التي تعرض لها قطاع العمالة غير المنتظمة الاستمرار في العمل مع خفض قيمة الأجور، ويعتبر ذلك من أحد الحلول التي تم اللجوء إليها للتعامل مع الأزمة، والتي حاول أصحاب العمل من خلالها عدم اللجوء إلى الحلول الأخرى الأشد وطأة كإيقاف العمل أو تسريح العمال، ومن رأي الحالات في هذا: ***"أنا ماسبتش العمل فضلت فيه على الرغم من أن المرتب وصل النص وساعات الربع، وهو ده كان الحل، أيوا كان وضع متأزم وصعب لكن هو الأفضل"(١٣).***

---

(١١) حالة رقم (١٤)

(١٢) حالة رقم (٢٠)

(١٣) حالة رقم (١)

وتضيف حالة أخرى "***ربنا يجازيه خير صاحب المحل خلانا ناخد ربع المرتب، كان ممكن يمشينا بس ماهنش عليه، وكان معذور هو كمان حاله وقف وبيته اتخرب، وإحنا صبرنا، وبقينا نقول حاجة تيجي أحسن من مفيش***"(١٤).

د- تقليل ساعات العمل

اتجه بعض أصحاب العمل إلى تقليل ساعات العمل من أجل التخفيف من وطأة آثار الجائحة الصحية، ومن آراء الحالات في ذلك: ***"طبعاً كورونا أثرت علينا وكنا يدوبك بنفتح المحل إللي شغال فيه ساعتين في اليوم لأن الحظر كان من الساعة خمسة، والحال وقف والدخل انعدم***"(١٥).

تضيف حالة أخرى: "***إحنا بقينا نشتغل ثلاثة أيام بدل ستة أيام وعدد ساعات قليلة علشان الحظر، والرجل على السوق خفت خالص والناس مابقتش تشتري زي الأول كله قعد في البيت وخاف***"(١٦)، وتزيد أخرى: "***أنا اشتغلت ١% من الشغل اللي كنا بنشغله قبل كورونا كنا بنفتح الكوافير ساعة ساعتين ونقفل قبل الحظر، وكان في اليوم بتيجي زبونة أو متجيش، والحال كله اتبدل للأسوأ***"(١٧).

هـ- التسريح من العمل بعد الإصابة بكورونا

لم تكن الآثار الاقتصادية للجائحة هي الوحيدة التي أثرت سلباً على حياة العمالة غير المنتظمة بل كان لها من الآثار الصحية ما يمكن وصفه بأنه هو الأسوأ على الإطلاق، واتضح ذلك في المعاناة التي عبرت عنها حالات الدراسة الذين أصيبوا بالفيروس، وكيف أن أصحاب العمل قد تخلوا عنهم بالتسريح من العمل، وكيف أنهم لم يكن بمقدورهم الإنفاق على علاجهم أو الإنفاق على أسرهم

---

(١٤) حالة رقم (١٥)

(١٥) حالة رقم (٢)

(١٦) حالة رقم (٥)

(١٧) حالة رقم (١٥)

أثناء تلك الفترة، ومن أمثلة ذلك: ***أنا كنت في الأول بقاوم وباروح اشتغل ٣ أيام بدل ٦ ، واستحملت ضيق الحال والضغط لحد ما جاتلي كورونا، ومشوني من الشغل ومحدش عاوز ياخدني معاه في أي شغل، وطبعاً ماعيش فلوس وماقدرتش أروح المستشفى ولا قدرت اصرف عليهم، وفضلت الأسبوعين في البيت لحد ماخفيت، ولولا مراتي والناس اللي ساعدوني ماكنتش الأيام دي عدت***"[١٨].

وتضيف الأخرى: "***إحنا صاحبة المحل اشتغلت في الأول مع إن الزبائن كانوا قليلين والشغل وقف ومعظم الناس كانت خايفة تيجي علشان الإصابة، وخافوا من الأدوات، ومن ناحية ثانية ماكنش معاهم فلوس ييجوا علشان أجوازهم كانوا مش بيشتغلوا، المهم إن صبرنا على ضيق الحال،ووقفنا جنب صاحبة المحل واتحملنا لحد لما جالي كورونا وصاحبة المحل مشتني وقعدت في البيت ومحدش وقف جنبي إلا جيراني***"[١٩].

في ضوء ما سبق يمكن القول: إن التداعيات التي خلفتها الجائحة على قطاع العمالة غير المنتظمة متعددة ومتنوعة وتعبر عن شكل جديد من المخاطر لم نكن نألفه من قبل ، كما أوضح الاطار النظري الذي انطلقت منه الدراسة، والذي أشار أيضاً إلى أن مجتمع المخاطر المواكب لمرحلة العولمة كمرحلة تاريخية معاصرة يفرز أنماط من المخاطر جديدة فينتشر وتظهر بصرف النظر عن الاعتبارات المكانية والزمانية والاجتماعية، ومتعددة تشمل كافة جوانب الحياة البيئية والصحية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما حدث بالفعل في حياة هذا القطاع الهش من العمالة فكما رأينا سلسلة من التغيرات المترابطة والمتداخلة كالتقلب في طبيعة العمالة والاستخدام وتزايد الإحساس بعدم الأمان والاستقرار المهني، وانعدام الأمان الصحي والبيئي في ذات اللحظة وهذا ما يتوافق مع نتائج الأدبيات التي أخذتها على عاتقها رصد آثار الجائحة على جميع جوانب الحياة،وتوصلت إلى أن

---

(١٨) حالة رقم (٥)

(١٩) حالة رقم (١٨)

آثارها متعددة تمس جميع جوانب حياة البشر، ولا تقتصر على مكان وزمان معينين، وإن آثارها تزداد سوءاً حينما تمس شريحة اجتماعية مثل العمالة غير المنتظمة التي توصف بالدرجة الأولى بالهشاشة والتهميش والاستبعاد والفقر.

ثالث عشر : آليات التكيف الاجتماعي لدى العمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا

ننطلق في رصد آليات التكيف الاجتماعي لدى العمالة غير المنتظمة من الرؤية الوظيفية لكل من "مالينوفسكي وبراون" حين أقرا بوجود ثلاثة مستويات رئيسية لعمليات التكيف الاجتماعي التي تظهر كرد فعل لكافة التغيرات الاجتماعية، التي تشهدها المجتمعات الإنسانية بما ييسر الكشف عن كافة الآليات التكيفية التي لجأت إليها العمالة غير المنتظمة في ظل الجائحة، وتتمثل هذه المستويات فيما يلي:

أ- المستوى الفردي

يشتمل على كافة الآليات والطرق والعمليات التي يلجأ إليها الأفراد للتكيف مع كافة التغيرات الاجتماعية التي يتعرضون إليها.

ب- المستوى الجماعي

أي التغيرات التي تطرأ على المؤسسات الاجتماعية وتدفعها إلى إنتاج مجموعة من الإجراءات للتكيف مع هذه التغيرات، وللتكيف مع بعضها البعض من أجل تجاوز الأزمات.

جـ- المستوى المجتمعي

تنعكس عمليات التكيف الاجتماعي على مستوى المجتمع في كافة أشكال التغير الاجتماعي التي تطرأ عليه كمحاولة للتكيف مع الظروف الخارجة المتغيرة.

من الجدير بالذكر أن هذه المستويات الثلاثة تحكمها علاقة جدلية تبادلية تفاعلية، ولايمكن فصلها عن بعضها البعض؛ لذلك يعتبر فصلها في الدراسة فصلاً تعسفيًا من أجل دراسة وفهم وتفسير ما للأبعاد المجتمعية والمؤسسية على مستوى

القطاعات الكبرى في المجتمع من آثار اجتماعية واضحة على المستويات الأصغر أو على مستوى الأفراد .

أ- المستوى الفردي لآليات التكيف الاجتماعي لدى العمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا:

نهتم هنا برصد كافة الآليات التكيفية التي اتبعتها العمالة غير المنتظمة بشكل فردي؛ فأشد عمليات التكيف وأكثرها وضوحاً هي تلك التي تكون في فترات الأزمات باعتبارها ترغم الأفراد على البحث عن وسائل تكيفية تتوافق مع البيئة وتتلاءم معها للمحافظة على الاستمرارية في الحياة، فمجتمع الأزمات هو أكثر المجتمعات التي تفرز أشكالاً مختلفة من التكيف في ظل ما يعانيه الأفراد من أوضاع صعبة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، ومن أهمها :

١-آليات التكيف الاقتصادي

نجحت العمالة غير المنتظمة في بلورة مجموعة من آليات التكيف الاقتصادي مع الضغوط المادية التي فرضتها عليها الجائحة، وكان من أبرزها:

أ- آلية الحد من الإنفاق

حازت آلية الحد من الإنفاق الاستهلاكي على نسبة ٣٦% من إجمالي العينة كما حازت أيضا على اختيار غالبية حالات الدراسة كواحدة من أهم آليات التكيف الاقتصادي مع تداعيات الجائحة إذ تم اللجوء إلى خفض هذا الإنفاق عن طريق تقليل أو إبدال السلع والخدمات الاستهلاكية التي اعتادت على استخدامها؛ لإشباع احتياجاتها، بما هو أرخص أو أقل في القيمة الشرائية ومن أمثلة آرائهم: ***"إحنا الحمد لله طول الفترة دي عيشنا على العيش والفول والطعمية، نعمة ربنا يديمها علينا"***[٢٠]. ***"طول الفترة دي استغنينا عن أي حاجة نفسنا فيها، واشترينا الأرخص، وكمان كنا بنركز على الضروري وبس"***[٢١]، ***وتضيف أخرى "مشيت على***

([٢٠]) حالة رقم (٨)

([٢١]) حالة رقم (١٨)

أدي على الآخر وكنت باانزل اشتري جهاز ليا بطلت وقولت مش لازم أجهز نفسي دلوقتي العريس مش واقف على الباب لحد ما الأزمة تعدي"[٢٢].

ب- آلية الاقتراض

احتلت هذه الآلية المرتبة الثانية بنسبة ٣٢% من إجمالي العينة، وقد توافقت هذه النسبة مع اختيارات حالات الدراسة فقد اتجه عدد لا يُستهان به منها إلى اختيار هذه الآلية كوسيلة تكيفية مع الأوضاع الاقتصادية الرديئة في ظل الجائحة، إذ اقترضوا مبالغ مالية من العديد من الأشخاص لفترة زمنية غير محددة، ويرجع ذلك لصعوبة تحديد وقت انتهاء الأزمة والقدرة على سداد الدين، من أمثلة آراء الحالات في ذلك:

"استلفت فلوس كتير، علشان تمشي الأيام"[٢٣]. "تخطينا الأزمة وعيشنا على السلف، وكنا بناخد ومش عارفين هنسدد أمته، ربنا يسدد اللي علينا كلنا"[٢٤]، وعلى المعنى ذاته تؤكد هذه الحالة: "البيت مشي على السلف والديون، ما هو بيت مفتوح وعاوز مصاريف"[٢٥].

جـ - آلية تغيير المهنة

تعتبر خطوة تغيير العمل أو المهنة إلى مهنة أخرى خطوة صعبة وليست هينة، فهي تحتاج لقدر عالٍ من المرونة، والجرأة والمجازفة، والقدرة على اتخاذ القرار، وقد لجأ أفراد العمالة غير المنتظمة إلى هذا القرار محاولة منهم لتطويع الأوضاع الصعبة من أجل استمرارية الحياة، وحازت هذه الآلية على نسبة ٣٠% من إجمالي العينة. كما أكد عدد ليس بالقليل من الحالات أنهم لم يجدوا سبيلاً للفرار من تداعيات الجائحة إلا بتغيير المهنة إلى مهنة أخرى، ومن أمثلة آرائهم:

---

(٢٢) حالة رقم (١٣)

(٢٣) حالة رقم (٣)

(٢٤) حالة رقم (٩)

(٢٥) حالة رقم (١٢)

"أنا بسبب قرار وقف البناء شغلي وقف خالص وانعدم الدخل كان بييجي علينا بالأسبوع مافيش فلوس خالص، فمكنش أودامي غير إني أعمل حاجة تاني تجيب لي فلوس، فمسحت سلالم العمايرر، ما هو الشغل مش عيب"[٢٦].

"أنا عتال والدنيا وقفت خالص، وكان لازم نتصرف، فرجعت البلد واشتغلت في الزراعة زرعت القراريط اللي عندي في البلد عندي (٦) قراريط هما اللي سترونـي"[٢٧]، ويضيف آخر مؤكد على أن تغيير المهنة سلوك معتاد يلجأ إليه في كل أزمة ***أنا صياد وكده كده الوضع سيئ والشغل ضيق بسبب إن مافيش زريعة في النيل، أخدوها في مشروع المزارع السمكية فروحت اشتغلت بالمراكب، وأفسح الناس في النيل، لكن بعد كورونا الرزق وقف خالص، فروحت أمسح سلالم علشان كنا هنموت من الجوع"[٢٨].***

تؤكد على المعنى ذاته فتاة جامعية غيرت مهنتها من أخصائية في مركز للعلاج الطبيعي إلى مهنة توصيل طلبات إلى المنازل، وهذه الحالة إن دلت فإنما تدل على سوء الأوضاع الاقتصادية لهذه الشريحة من العمال فتقول:

أنا قعدت في البيت علشان المركز وقف ففكرت في إن ماما تعمل وجبات وأنا أوصلها وآخد مقابل"[٢٩].

د – آلية خفض عدد الوجبات و نوعيتها

ظهر خفض عدد الوجبات سواء من ناحية العدد أو من ناحية القيمة الغذائية عند نسبة قليلة من أفراد العينة لم تتجاوز (١.٣%)، كما جاءت آراء حالات الدراسة مؤكدة على ذلك، فقد أكد عدد محدود منهم على أنهم لجأوا إلى

---

(٢٦) حالة رقم (٤)

(٢٧) حالة رقم (٦)

(٢٨) حالة رقم (٩)

(٢٩) حالة رقم (١١)

خفض عدد الوجبات، فيقولون: " ***بدل ما ناكل ٣ طاقات ممكن ناكل طاقة واحدة الغدا، ونكمل عشانا نوم***"(٣٠).

كما أنهم لجأوا إلى خفض الإنفاق وخفض القيمة الغذائية لها، ومن أمثلة ذلك " ***إحنا نصصنا حاجتنا بدل كيلو لحمة بقينا نجيب نص وربع، مش لازم يعني ناكل لحمة، ممكن ناكل عدس، فول، وطعمية، لحد الأزمة ما تعدي***"(٣١).

هـ- آلية بيع المدخرات والمقتنيات

لم تختلف هذه الآلية عن سابقتها كثيراً من حيث النسبة في العينة وبلغت (٠.٧%)، أو عدد الحالات القليلة، ويرجع ذلك إلى قلة عدد الأفراد داخل هذا القطاع ممن يمتلكون مدخرات، وقلة الإدخار تتماشى بالضرورة مع تواضع الأوضاع الاقتصادية التي يحيونها، ومع ذلك وجد من الحالات من لجأ إلى هذه الآلية في التكيف مع الأوضاع فتقول هذه الحالة: "***والله الوضع كان صعب، الأكل ماكناش بنلاقيه، والدهب اللي حيلتي بعته***"(٣٢)، ***ويضيف آخر: "الحمد لله كنت محوش ١٥ ألف جنيه سندوني وقت الأزمة***"(٣٣).

وعن العلاقة بين التأثير الناتج عن جائحة كورونا على العمل وآليات التكيف الاقتصادي المستخدمة أوضحت النتائج وجود علاقة ارتباطية ، حيث أن كا^{٢} = (٥٩.٣٩٢) بمستوى معنوية – (٠.٠٠٠) أي أقل من (٠.٠٥).

حيث أن أكثر من تعرضوا لانقطاع الدخل لجأوا إلى الاقتراض وذلك بنسبة (٥٤.٤%)، ويمكن تفسير ذلك بأن الاقتراض هي الوسيلة الأسرع لتأمين دخل بديل وسد الاحتياجات الأساسية للأسرة. بينما من تعرضوا إلى التسريح من العمل أو فقدان المهنة لأي سبب آخر فجميعهم لجأوا إلى البحث عن مهن بديلة نظرًا لعدم

---

(٣٠) حالة رقم (١٥)

(٣١) حالة رقم (٣)

(٣٢) حالة رقم (١٦)

(٣٣) حالة رقم (٩)

وجود أمل في العودة لعملهم مرة أخرى ؛ ولن يستطيعوا الاقتراض لعدم القدرة على السداد. وبالنظر إلى من عانوا من قلة فرص العمل باليومية فقد لجأ أغلبهم إلى تخفيض المصاريف والإنفاق كآلية أساسية للتكيف الاقتصادي، وذلك بنسبة (٥١.٧%)، ونفس الأمر لمن عانوا من قلة وانخفاض الدخل وذلك بنسبة (٦١.١%)، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن انخفاض فرص العمل باليومية أو انخفاض الدخل يجبر العامل على التقليل من الإنفاق متكيفاً مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة .

يفسر ظهور هذه الآليات الاقتصادية للتكيف في حياة العمالة غير المنتظمة في ضوء أن ما يتصفون به من سمات كالمرونة والخلق والابتكار لم ترتبط فقط بقدرتهم على خلق فرص العمل الخاصة بهم أو الالتحاق بهذا القطاع الاقتصادي فحسب كما ساد في الدراسات السابقة، وإنما ارتبطت أيضاً بقدرتهم على خلق مجموعة متعددة من آليات التكيف الاقتصادية التي مكنتهم من تخفيف حدة أو تداعيات الجائحة عليهم، معبرين بذلك عن مقولة "ميرتون" في أن الخلق والابتكار وتعدد البدائل وسيلة هامة من وسائل التكيف حتى وإن انطوت على التغيير أو المخاطرة كما أكد "بيك Beck " فالقرارات المهمة المرتبطة ببقاء الحياة واستمرارها وأمانها أصبحت تنطوي على واحد أو أكثر من عناصر المخاطرة أو المجازفة.

٢- آليات التكيف الثقافي

رأس المال الاجتماعي و الثقافي وما يدعو إليه من قيم التعاون والتضامن الاجتماعي والثقة كما جاء في كتاب "دي توكفيل" و "بيربورديو"، لا يقل أهمية عن رأس المال الاقتصادي وذلك لأهمية هذه النوعية من القيم الاجتماعية في تحقيق الاتصالات والعلاقات الاجتماعية من أجل تحقيق أهداف مشتركة وخاصة في أوقات الشدائد والأزمات لذلك وجد أنه كما لجأت العمالة غير المنتظمة إلى توظيف أصولها الاقتصادية،وتطويعها لخلق واقع اجتماعي لائق فقد لجأت أيضاً إلى

أصولها الاجتماعية مستخدمة إياها لتعبر عن فن الترابط فيما بينها للاستفادة القصوى من الموارد الحقيقية أو المتوقعة من تلك العلاقات.

أ-آلية التضامن الاجتماعي

ساد التضامن الاجتماعي بين أفراد العمالة غير المنتظمة في النطاقات الاجتماعية التالية:

١- نطاق الأهل والأقارب

تجسدت معالم قيمة التضامن الاجتماعي كمكون أساسي في مفهوم رأس المال الاجتماعي في هذا المستوى فيما يلي:

- تلقي المساعدات: تلقت العمالة غير المنتظمة من أفراد العينة المساعدات من الأهل والأقارب تجسيداً لقيمة التضامن الاجتماعي فيما بينهم بنسبة ٦٠%، وقد انقسمت هذه المساعدات إلى مساعدات مادية وأخرى عينية كما تبين في آراء الغالبية العظمى من الحالات، فعن المساعدات المادية تقول الحالات: ***"أنا حماتي أكتر حد وقف معايا في الأزمة كانت بتساعدني بفلوس على طول، وتقريبا كنا يومياً عندها في شهر رمضان"***[٣٤]، ***وتضيف أخرى "استلفت فلوس كتير من أهلي وقفوا جنبي"***[٣٥]، وعلى المعنى ذاته تؤكد هذه الحالة: ***"أنا تقريباً كنت ماشية بالمساعدات من أهلي والسلف منهم ومن غيرهم"***[٣٦].

أما عن المساعدات العينية فيقولون:

"من أكثر الشخصيات اللي ساعدتني هي والدتي ومراتي كانت والدتي عندها دواجن وماعز ادتهوملي أبيعهم وأتاجر فيهم، وباعت دهبها علشان تساعدني فعلاً اللي من غير أم حاله يغم"[٣٧].

---

(٣٤) حالة رقم (١).

(٣٥) حالة رقم (٣).

(٣٦) حالة رقم (١٢).

(٣٧) حالة رقم (٥).

تضيف حالة أخرى: *"حماتي هي اللي أنقذتنا كانت بتدينا تموين "زيت وسكر ورز"، وكل يوم والتاني تبيع حاجات، ده غير اننا كنا بنروح عندها كتير سندتنا جامد الصراحة: وتضيف "الأزمات بتبين معادن الناس وحقيقتهم"*[٣٨].

٢-نطاق الجيران

تبلورت معالم قيمة التضامن الاجتماعي فيما ساد من علاقات تعاونية وتضامنية بين أفراد العمالة غير المنتظمة وجيرانهم وذلك بنسبة ٢٢%، وعبرت عن ذلك آراء الحالات كالتالي: *"إحنا في المنطقة هنا الجيران كلها لبعضيها، كنا بنساعد بعض وبنسلف بعض، ولما كان في ناس جالها كورونا كنا بنجيب لهم الأكل والشرب ونحطه أودام الباب حتى أنابيب الأكسجين كنا بنجيب لهم كان في ناس بتتبرع بيها"*[٣٩]، وتضيف أخرى: *كل الجيران في العمارة ساعدوني ماسبونيش بعتولي أكل وشرب وفلوس علشان الأزمة وعدت على خير الأيام دي الحمد لله".*

٣- نطاق الأصدقاء

لعب الأصدقاء دورًا مهمًا في حياة العمالة غير المنتظمة فقد تضامنوا مع بعضهم البعض للتعامل مع تداعيات الجائحة، وبلغت نسبة العمالة غير المنتظمة التي اعتمدت على علاقات الصداقة لتفادي هذه الأوضاع الصعبة ١٨% من إجمالي العينة وفي ذلك تقول الحالات: *"الأوقات الصعبة هي اللي بتعرفنا مين الصديق الحقيقي من اللي مش حقيقي الحمد لله صحابي ساعدوني ووقفوا جنبي وكنا بنستلف من بعض، وبنقف جنب بعض، كان في واحد زميلنا جالوه كرونا ساعدناه وساعدنا أهل بيته لحد ما أسبوعين العزل خلصوا"*[٤٠]. تضيف أخرى"

---

(٣٨) حالة رقم (١٨).

(٣٩) حالة رقم (٧)

(٤٠) حالة رقم (٢)

صحابي وقفوا جنبي لدرجة إنهم دفعولي الجمعيات أول شهرين بعد كده أنا طلعت منها"[٤١].

وفيما يتعلق بالعلاقة بين آليات التكيف الاجتماعي والحالة الاجتماعية للمبحوثين أوضحت النتائج وجود علاقة ارتباطية بينهم، حيث إن كا^{٢} = (٣٧.٤٣٢) بمستوى معنوية – (٠.٠٠٠) أي أقل من (٠.٠٠٥).

حيث اعتمد كل من المطلقات وأغلب المتزوجين على الأهل بنسبة (٦٤.١%) ثم الجيران بنسبة (٣٠.٨%)، وفيما يتعلق بمن لم يسبق لهم الزواج فقد اعتمدوا على الأهل بنسبة (٥٥%) والأصدقاء بنسبة (٣٨.٣%).

ب- آلية الثقة

تعد الثقة إحدى الركائز التي تجمع بين الأفراد في كافة التعاملات وتكشف عن الممارسات التي تبرز رصيد ذلك المجتمع من رأس المال الاجتماعي، وذلك لما لها من دور في مواجهة بعض القضايا والأزمات المجتمعية عن طريق تأسيس حياة جمعية تضامنية ومستقرة (أحمد، ٢٠١٧، ص٨٤)، فهي بالفعل تعبر عن العلاقة التي تتجاوز حدود حسابات المصلحة الذاتية الضيقة، وقد تبلورت هذه الآلية بصورة جلية لدى حالات الدراسة من النساء فقد شاع بينهم تبادل بعض المقتنيات الذهبية ورهنها عند بعضهن البعض في مقابل أخذ مبلغ من المال لفترات زمنية محددة دون كتابة عقود أو أية ضمانات، وذلك تكيفاً منهن مع التداعيات القاسية لجائحة كورونا، ومن أمثلة آراء الحالات في ذلك: ***"أنا كان عندي دهب بعت منه كتير، ولما لاقيت إنه هيخلص بقيت أرهنه عند صاحبتي وأخذ منها المبلغ اللي محتاجاه ولما تفرج أسدده وأحافظ على الذهب، أنا شقيت فيه"***[٤٢].وتزيد أخرى ***أنا كنت بروح لبتاع دهب معرفة هو مش غريب وأرهن عنده السلسلة والغوايش لحد ما تجيلي فلوس وعمره ما كسفني ولا أخد عليا ورقة ولا***

([٤١]) حالة رقم (١١)

([٤٢]) حالة رقم (١٦)

حاجه"[٤٣]، وباستقراء آراء الحالات نجد كما أكد "دوركايم" في رؤيته للثقة أن "لا يصبح كل شيء في العقد رهن التعاقدية" فإن هناك الكثير من المعاني والقيم تتجاوز العقود والضمانات ما يحكم العلاقات الاجتماعية، وتجعلها أكثر نفعاً.

جـ -آلية تكوين شبكة علاقات اجتماعية

تنشأ العلاقات الاجتماعية من جملة التفاعل القائم على الاتصال والتواصل من أجل إشباع الحاجات وتحقيق الأهداف، لذلك يعتبر تكوين شبكة العلاقات الاجتماعية للتخفيف من حدة تداعيات الجائحة من الآليات الهامة التي تبلورت في آراء الحالات وبالتحديد في آراء الحالتين التاليتين:

فتقول الحالة الأولى: ***"من الحاجات اللي ساعدتني على تفادي الوضع علاقاتي مع الناس والمعارف، اتصلت بناس كثير وطلبت منهم يساعدوني إن شا الله اشتغل من البيت أونلاين بس الحقيقة الدنيا كانت واقفة، ففكرت أستغل شطارة ماما في عمل الأكل البيتي، وأنا أوصله للناس، واستغليت العلاقات اللي بيني وبينهم وعملت جروب على الواتس اب، للأكل البيتي وبقيت أوصله"[٤٤].***

تضيف الحالة الثانية: ***"أنا في شغلي عموماً قبل الجائحة بعتمد على تقوية علاقاتي بالناس وأخدمهم بعنيه علشان لو عندي أزمة أو مشكلة يقفوا جنبي، بمشي على طريقة قدم السبت علشان تلاقي الحد، والحمد لله يا رب الطريقة دي نفعت أنا كنت باستجدع جداً مع صحاب الشغل اللي أنا فيه وأقف جنبهم في الحلوة والمرة لحد ما حصلت كورونا، وهما وقفوا جنبي وفضلوا يدوني المرتب وأنا في البيت واتواصلت معاهم أونلاين لحد الحظر ما اتفك"[٤٥].***

هكذا أكدت آراء الحالات على ما جاء به الإطار النظري للدراسة من أن رأس المال الاجتماعي والثقافي هو رصيد قابل للتداول والتراكم والاستخدام يمكن

([٤٣]) حالة رقم (١٣).

([٤٤]) حالة رقم (١١)

([٤٥]) حالة رقم (١٤).

اللجوء إليه في وقت الشدة والأزمات مثله في ذلك مثل رأس المال المادي فلا يقل عنه أهمية، بل من الممكن كما أكد "بيربورديو" أن يخلق رأس المال الاجتماعي رأسمالًا ماديًا وبوفرة فهما يخدمان بعضهما البعض بصورة معقدة وغير مباشرة، وهو ما يفسر لنا ظهور آليات التكيف الاقتصادي جنباً إلى جنب مع آليات التكيف الاجتماعي لدى العمالة غير المنتظمة وتعددها وتنوعها وطوعيتها لتحقيق أهداف حياتية متنوعة.

ب-المستوى الجماعي لآليات التكيف الاجتماعي لدى العمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا

يقصد بذلك المستوى كافة التغيرات التي تطرأ على المؤسسات الاجتماعية مما يجعلها تقدم مجموعة من الإجراءات تجاه قطاع العمالة غير المنتظمة. بهدف دعمهم ومساندتهم وتمكينهم من التكيف الاجتماعي، وسوف يقتصر في هذه الدراسة على رصد دور كل من الجمعيات الأهلية، وبعض رجال الأعمال تجاه العمالة غير المنتظمة أثناء الجائحة، كمثال لبعض المؤسسات الاجتماعية.

١- الجمعيات الأهلية

تعد منظمات المجتمع المدني قنوات هامة في تقديم الخدمات للمجتمع حيث تلعب هذه المؤسسات دوراً متمماً للدور الحكومي ؛ ويرجع ذلك إلى كثرة هذه الجمعيات وتعدد أغراضها وأهدافها ففي مصر يوجد أكثر من ٥٠ ألف جمعية أهلية تتنوع ما بين الجمعيات الإغاثية والخدمية والرعائية والحقوقية، وقد ساندت فئات المجتمع بصفة عامة وفئة العمالة غير المنتظمة بصفة خاصة من أجل مكافحة الوباء والآثار الناجمة عنه، والتكيف مع الصعوبات التي واجهتهم، وقد عبرت نسبة ٢٠% من أفراد العينة عن تلقيها المساعدات من العديد من الجمعيات الأهلية الخيرية، وهذا ما أكدت عليه غالبية الحالات إذ أكدوا على تلقيهم مساعدات متعددة ومتنوعة منها ما هو طبي وغذائي ومادي، من جمعيات كثيرة مثل: جمعية الأورمان، وجمعية مصر الخير، وجمعية صناع الخير، وتعتبر هذه المساعدات

سواء المادية منها أو العينية من أهم آليات تكيف العمالة غير المنتظمة مع تداعيات الجائحة، وفي ذلك تقول الحالات:

"كان في أهل خير كتير زي جمعية الأورمان كنا بناخد منهم وجبات وشنط وكراتين رمضان، وتموين وحاجات هونت علينا العيشة"[٤٦]. "أخدنا وجبات، وكمان كان في أدوية، ولوحد عنده كورونا كانوا بيجيبوا كل حاجة لحد بيته أكل وشرب وكله ومعقمات ومطهرات، أهل الخير كتير، متهيألي إسم الجمعية مصر الخير" [٤٧].

"الخير في أمتى إلى يوم الدين، زي ما الحال وقف من ناحية أهل الخير فتحوه من ناحية تانية، استفدنا طبعا من الجمعيات والحاجات اللي أخدناها، كانت تساعد طبعاً وتفرق معانا كتير". وساهموا في تجهيز عرايس وبيصرفوا على الأرامل والمطلقات". [٤٨]

٢-رجال الأعمال :

لعبت جمعية رجال الأعمال دور لا يستهان به أثناء أزمة كورونا، ويعد من أبرز ما قاموا به هو اقتراح ينص على قيام الحكومة بتسهيل استيراد لقاح كورونا لرجال الأعمال من أجل توصيله للفئات المستحقة غير القادرة. هذا فضلاً عن ظهور بعض النماذج الفردية منهم ممن دعم وبقوة العمالة بالقطاع المنتظم مثل مجموعة شركات العربي والتي منحت العمال إجازات مدفوعة الأجر، ولم تقف المساعدات التي قدمتها النماذج القليلة والنادرة من رجال الأعمال عند حد العمالة في القطاع المنتظم بل امتدت لتقدم يد العون لهم في القطاع الآخر غير المنتظم، حتى ولو بنسبة قليلة بلغت ٣.٨% من أفراد العينة. فقد ساهمت هذه النسب القليلة من المساعدات، كما أكدت أيضاً حالات الدراسة، على تكيف العمالة غير

([٤٦]) حالة رقم (١)

([٤٧]) حالة رقم (١١)

([٤٨]) حالة رقم (١٧)

المنتظمة، وقد تعددت المساعدات وتنوعت ما بين المساعدات المادية والعينية، ومن أمثلة آرائهم: ***كان في رجال أعمال لهم دور كبير في الأزمة في مساعدة الناس، وتوزيع الأكل والشرب، ومن أكثر الناس اللي شفتها بتساعد "عصام محمد" وسعد عبد المنعم، حلوا مشاكل ناس كتير مادية"***[٤٩]***."سمعنا عن (أبو العينين) ساعد ناس قرايبنا وبيعم خير كتير وبالذات ساعة كورونا"***[٥٠].

رغم النسبة القليلة من المساعدات التي تلقتها حالات الدارسة من رجال الأعمال والتي ظهرت كآليات تكيفية مع الأوضاع المتردية التي عاشوها وقت الجائحة؛ فقد ظهرت غالبية عظمى من الحالات أكدت على غياب دور رجال الأعمال وقت الجائحة مؤكدين أن مثل هذه الشخصيات لا تظهر إلا في وقت معلوم، وهو وقت الانتخابات ومن أمثلة آرائهم في ذلك:

"رجال الأعمال اختفوا وقت الكورونا دول ناس بتشتغل لمصالحهم بس مش بتبص للناس الغلابة بيظهروا بس وقت الانتخابات، لازم الدولة تضغط عليه يساعدونا"[٥١].

"هما بيتكلموا بس كلام من غير فعل، مش بيهمهم الناس الأرزقية الغلابة المهم مصالحهم وبس"[٥٢]***. "هما بيساعدونا بس وقت الانتخابات علشان محتاجين صوتنا ومش عشان مصلحة الشعب أو البلد مصلحتهم هي الأبدى"***[٥٣]***. "وقت الانتخابات تلاقي الكراتين والبطاطين والزيت والشهريات لكن في الوباء والعيا كله بيدور على مصلحته"***[٥٤].

([٤٩]) حالة رقم (١٠)

([٥٠]) حالة رقم (١)

([٥١]) حالة رقم (٨)

([٥٢]) حالة رقم (٤)

([٥٣]) حالة رقم (١٣)

([٥٤]) حالة رقم (٢٠)

جـ-المستوى المجتمعي لآليات التكيف الاجتماعي لدى العمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا:

يقصد بهذا المستوى كافة الإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم العمالة غير المنتظمة أثناء الجائحة ، والتي لا شك في أنها ساهمت في دعم قدرتهم على التكيف مع تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، وبالفعل اتخذت الدولة العديد من القرارات ؛ فأصدرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في ٢٠٢٠/٧/١١ تقريراً حول حصاد جهود الدولة تجاه العمالة غير المنتظمة وتضمن أهم ما قامت به وكان من أبرزها:

- قرار مجلس الوزراء رقم ٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠ بتشكيل لجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء مهمتها تجميع بيانات العمالة المتضررة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتنسيق مع الجهات والأشخاص الراغبة في المساهمة لتلك العمالة لدعمهم مادياً واجتماعياً لتجاوز الأزمة.تنسيق الجهود والمبادرات التي تقوم بها المؤسسات المالية والشركات ورجال الأعمال ومؤسسات العمل الأهلي وغيرهم في هذا الشأن بهدف وصول المساعدات التي يتم تقديمها إلى مستحقيها.التنسيق مع صندوق إعانات الطوارئ للعمال لضمان وجود قاعدة بيانات موحدة للعمالة المتضررة لضمان عدم ازدواجية الصرف. وضع سياسات تعويض العمال.
- التنسيق مع أصحاب الشركات الكبرى، ورؤساء اتحادات الغرف [السياحية/ التجارية/ الصناعية/ مقاولي التشييد والبناء]، وهم الممثلون بالمجلس القومي للأجور؛ لوضع سياسة محكمة للإبقاء والحفاظ على العمالة غير المنتظمة وعدم تسريحهم. التنسيق مع البنك المركزي المصري واتحاد بنوك مصر؛ لفتح حساب ببنك مصر لتلقي كافة التبرعات الخاصة بالعمالة غير المنتظمة، سواء من أشخاص أو جهات.مبادرة "أهالينا"؛ لتكامل تلك الجهود فتم التنسيق مع مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار؛ لإطلاق هذه المبادرة "تحت شعار" إيد

على إيد تساعد". التنسيق مع وزارة القوى العاملة فيما يتعلق بصرف المنح للعمالة غير المنتظمة من صندوق الطوارئ التابع للوزارة. على الرغم من هذه القرارات الهامة التي اتخذت من أجل مساندة العمالة غير المنتظمة إلا أن نسبة كبيرة من أفراد العينة بلغت ٨٢.٧% لم تستفد واقعياً من هذه الإجراءات في مقابل نسبة قليلة جداً ١٧.٣% عبرت عن استفادتها منها.وسوف يتم التعرف على دور الدولة في حياة العمالة غير المنتظمة واقعياً من خلال ثلاثة إجراءات نفذتها الدولة أثناء فترة الجائحة وهى :

- منح العمالة غير المنتظمة.
- الحماية القانونية للعمالة غير المنتظمة.الرعاية الصحية للعمالة غير المنتظمة.

١-منح العمالة غير المنتظمة

عبرت نسبة كبيرة من أفراد العينة عن عدم استفادتها من المنح المقدمة من الدولة بلغت ٩٨% وترتبط عدم الاستفادة مما قدمتهم الدولة إليهم بصورة مباشرة بمجموعة من الأسباب تأتي في مقدمتها عدم معرفة كيفية التقديم وعدم الوعي بالإجراءات والاستيفاءات المطلوبة وذلك بنسبة ٧٥.٧%، ويليها سبب رفض الجهات الحكومية المسؤولة لكافة الأوراق المقدمة لعدم استحقاقها، وذلك بنسبة ١٥% هذا فضلاً عن نسبة ٨.٦% لصعوبة الإجراءات المطلوبة للاستفادة من أية مساعدات قدمتها الدولة.

بالنظر إلى هذه الأسباب التي حالت دون استفادة العمالة غير المنتظمة من مساعدات الدولة نجد أنها لم تعبر عن تجاهل الدولة لهم أو عدم أدائها لدورها المنوط بها تجاههم أثناء الأزمة،ولكنها أسباب ترجع بالدرجة الأولى إلى الجهل وعدم المعرفة بطرق التقديم واستيفاء الأوراق التي توجب الاستحقاق لهذه المنح والمساعدات .هذا أيضا ما دعمته آراء عدد غير قليل من حالات الدراسة في المقابلات، والتي لم تستفد هي الأخرى مما قدمته الدولة لهم أثناء الأزمة حيث أقروا

أن الدولة كان لها دور كبير ومتنوع لم يقتصر على صرف المنح والإعانات الشهرية فقط، وإنما امتد ليشمل توفير المستلزمات الصحية وفرض الحظر وفرض العقوبات على من يخالف الإجراءات الاحترازية، وأن أسباب عدم حصولهم على أية مساعدات إنما يرجع بالأساس إلى سببين رئيسيين:

الأول هو: صعوبة الإجراءات

أكدت غالبية الحالات أن صعوبة الإجراءات وتوفير الأوراق المطلوبة للاستفادة من المنح ومساعدات الدولة أو الالتحاق بمواقع الوزارة للتسجيل هو السبب الرئيسي لعدم حصولها على مساعدات من الدولة، فيقولون: ***الدولة كانت بتعمل حاجات كتير وصرفوا منح، وأجلوا القرض مدة ٣ شهور، والمنحة بتاعت العمالة غير المنتظمة رغم كنت محتاجاها معرفش أوصلها"***[٥٥]. وتضيف أخرى: ***"أنا قدمت بس معرفش قدمت صح ولا غلط على المنح، هي كانت قليلة بس كانت هتسند بس للأسف مجتلناش، وجوزي قدم في منحة العمالة غير المنتظمة برده ماجتش"***[٥٦].

السبب الثاني: يتمثل في عدم كفاية المنح المقدمة لكل المستحقين من العمالة غير المنتظمة ؛ لذلك قد حصل عليها البعض دون الآخر على حد قول الحالات كما يلي: ***المنح كانت غير كافية؛ كانت أقل بكثير من الناس اللي قدمت ففي ناس أخدت وناس لا"***[٥٧]. ***"أنا قدمت ٣ مرات وعملت مرتين تظلم، ولكن مافيش حاجة نسبة قليلة جداً اللي استفادت منها وكان المفروض أن الدولة كانت تعمل حسابها أكثر من كده"***[٥٨]. ***"أنا قدمت في المنح أكتر من مرة،***

---

(٥٥) حالة رقم (٢٣)

(٥٦) حالة رقم (١٢)

(٥٧) حالة رقم (٩)

(٥٨) حالة رقم (١٨)

ومافيش فايدة، هي كانت مش مكفية كل الناس وكل الطلبات اللي اتقدمت" [٥٩]. ***"المنح كانت حظ، راحت لناس وناس لا، قدمنا فيها أكثر من مرة ومافيش حاجة"*** [٦٠].

كما أكدت الفئة المتبقية من الحالات ويبلغ عددها (٨) حالات أي ما يقرب من نصف عددها على أن الدولة كان لها دور ملموس وواضح أثناء الجائحة في دعم العمالة غير المنتظمة، ومن أمثلة آرائهم في ذلك: ***"الدولة عملت اللي عليها في كل حاجة لكن كانت مش ملاحقة علشان الناس كثير جداً، والمنح كانت فكرة حلوة، لكن عددنا كان كبير وإحنا برده دولة فقيرة مش هتقدر تعطي كل الناس، والحمد لله إن إحنا ما قفلناش وموقعناش زي دول تانية"*** [٦١].

وتضيف أخرى: ***"كان ليها دور في الشوارع وعملت الحظر خايفة على الناس من المرض، وكمان قدموا المنح بس كان ناقصها إنها تكون مكفية كل الناس" وكان في حملات توعية وصناعة كمامات وكحول، وخفضوا الساعات وعدد العمال علشان التزاحم، الصراحة بذلوا مجهود"*** [٦٢].

كما ظهرت حالتان استفادتا فعلياً من المنح المقدمة من الدولة وفي ذلك يقولا: ***"المنحة بتاعت العمالة غير المنتظمة كانت حلوة أمي قدمت عليها وأخدتها، ونفعتنا خدت أول دفعة ٣ مرات لكن بعد كده اتقطعت للأسف"*** [٦٣]. ***نفعتنا بصراحة، لأن أبويا قاعد مش بيشتغل"*** [٦٤].

---

(٥٩) حالة رقم (٢)

(٦٠) حالة رقم (١)

(٦١) حالة رقم (١٠)

(٦٢) حالة رقم (٥)

(٦٣) حالة رقم (١٩)

(٦٤) حالة رقم (١٨).

بالنظر إلى آراء الحالات نجد رغم قلة المستفيدين من عطايا ومنح الدولة أثناء الجائحة فإن ذلك لا ينفي الجهود التي بذلتها الدولة المصرية وقتها ؛ لتستوعب قطاع العمالة غير المنتظمة في فترة انتشار الوباء، وهذا إن دل فإنما يدل على دور الدولة مثل واحداً من أهم وسائل وآليات التكيف التي لجأت إليها العمالة غير المنتظمة وقت الجائحة.

٢-الحماية القانونية للعمالة غير المنتظمة أثناء جائحة كورونا

يعتبر "قانون التأمينات والمعاشات الجديد" أحد أبرز القوانين المهمة التي تستهدف الاعتماد على فلسفة المزايا المحددة، والتي يتم في إطارها تحديد المزايا المستحقة للمخاطبين بأحكام القانون، باستخدام طريقة التمويل الجزئي لتأمين فئات متعددة وإدراجها تحت مظلة التأمين الاجتماعي ليستفيدوا من كل التأمينات والمزايا التي يمنحها القانون،ومن أهمها فئة العمالة غير المنتظمة وذلك عن طريق وضع حوافز تشجيعية للتأمين عليهم، وإنشاء صندوق مالي واحد لجميع الفئات المؤمن عليها تتولى إدارته الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، علاوة على دمج قوانين التأمين الاجتماعي في قانون واحد للتأمينات الاجتماعية والمعاشات. ويُعد إصدار تشريعات قانونية جديدة تتناسب مع التغيرات المصاحبة لفيروس كورونا محاولة من الدولة المصرية لاستيعاب الفئات المتضررة اقتصاديا واجتماعياً من انتشاره وعلى رأسهم قطاع العمالة غير المنتظمة، وعلى الرغم من ذلك وجد أن جميع حالات الدراسة أكدوا على عدم معرفتهم بأي إجراء قانوني اتخذته الدولة والجهات المسؤولة من أجل حمايتهم وتأمينهم قانونياً أو اجتماعيا وفي ذلك يقولون: "***ماسمعناش عن أي قانون يحمي حقوقنا، حقوق العامل باليومية ضايعة، ووقت الأزمات إحنا أكتر ناس بنتضر***"[٦٥].

(٦٥) حالة رقم (٧)

"أنا معرفش إن في قانون، يا ريت يبقى في قانون يحمي حقوقنا وبالذات في الأزمات، يكون في مرتب ثابت"[٦٦]."مافيش قانون يحمينا ويحمي حقوقنا وبالذات في فترات التعب والإصابات"[٦٧]. "معرفش حاجه عن أي قانون"[٦٨].

بناءً على ذلك توصي الدراسة بضرورة تكثيف الحملات التوعوية بالقوانين التي تتخذها الدولة من أجل دمج وحماية وتأمين العمالة غير المنتظمة، وتفعيل هذه القوانين واقعياً في حياة الفئات المستفيدين منها ومتابعة تنفيذها بصورة دورية.

٣- الرعاية الصحية للعمالة غير المنتظمة

تعد الرعاية الصحية والحماية الطبية لقطاع العمالة غير المنتظمة أثناء فترة الجائحة يعد من أهم المؤشرات الدالة على حرص الدولة على حمايتهم ومساندتهم في ذلك الوقت، لكن بسؤال الحالات عن مدى رضاهم عن الخدمات الصحية التي قدمت لهم في وقت انتشار الفيروس وجد أن الحالات انقسمت إلى نصفين النصف الأول يشعر بالرضا عن كافة الخدمات الطبية المقدمة من الدولة ومن أمثلة آرائهم: ***"في بداية الجائحة كانت المستشفيات كويسة وجيدة، لكن بعد العدد ما زاد، بدأوا ما يستقبلوش الحالات لكن وفروا لهم الأدوية والعلاجات بتاعت كورونا"[٦٩]. "أنا راضي على كل اللي اتقدم لكن كنا محتاجين عدد أكبر من المستشفيات علشان العدد وأجهزة الأكسجين"[٧٠]. "كانت الخدمات كويسة وفروا الرعاية اللازمة والعناية المركزة كانت جيدة إلى حد ما والأجهزة كانت متوفرة"[٧١].***

([٦٦]) حالة رقم (٤)

([٦٧]) حالة رقم (١٨)

([٦٨]) حالة رقم (١٩)

([٦٩]) حالة رقم (٧)

([٧٠]) حالة رقم (٧)

([٧١]) حالة رقم (٢٠)

"أنا راضية لأني شايفة أن الدولة عملت اللي عليها من إجراءات وتجهيز مستشفيات، ووفروا مستشفيات لعزل الناس"(٧٢).

أما النصف الثاني فلم يشعر بالرضا تجاهها واصفين إياها بالرداءة والإهمال الشديدين فتقول هذه الحالة: ***"أنا غير راضي عن المستشفيات الرعاية الصحية فيها سيئة وكل اللي بييجي في التليفزيون ده غير حقيقي"(٧٣)، وتضيف أخرى: "كانت المستشفيات سيئة والإهمال كان جامد جداً، والدكاترة غير مستعدين لاستقبال المرضى، وأغلب المرضى ماكنوش لاقيين مكان في المستشفيات"(٧٤). "كنا لما بنتصل بيهم كانوا بيقولوا اتعالجوا في البيت اللي يقدر يعالج نفسه في البيت يتعالج، وإن العزل في البيت، لأن مافيش أجهزة تنفس ولا أماكن"(٧٥).***

على المعنى ذاته تؤكد هذه الحالة أيضاً: ***"الخدمات كانت من الضغط عليها كنا لما بنتصل نقولهم في حد عنده كورونا كانوا مش بيجوا وساعات ميردوش وكانوا بيخلونا نعمل عزل في البيت، لدرجة إني بقينا نسمع إن فلان خلاص مات عنده كورونا"(٧٦).***

يفسر انقسام حالات الدراسة في رضاهم عن الخدمات الطبية المقدمة لهم في فترة الوباء إلى قسمين إحداهما راضٍ والآخر عبر عن عدم رضاه في ضوء التحولات البنائية والتغيرات المجتمعية الشديدة التي لحقت بالدولة المصرية في هذه الفترة، فقد عانت من ضغوط اقتصادية واجتماعية وصحية شديدة ومتواترة جعلتها تتعامل معها في بداية الجائحة بقدرة فائقة على استيعاب كل الآثار والتداعيات وصمدت لفترة طويلة قرابة ثلاثة شهور إلى أن خارت قواها وبدأت تنهار تدريجياً

---

(٧٢) حالة رقم (١٩)

(٧٣) حالة رقم (١)

(٧٤) حالة رقم (٩)

(٧٥) حالة رقم (١٦)

(٧٦) حالة رقم (١٥)

وبدأ ذلك ينعكس على أدائها في كل المستويات، وكان مستوى الرعاية الطبية أولها وأشدها تأثراً نظراً لارتفاع أعداد المرضى وأعداد الإصابات والوفيات بصورة لا تتناسب مع عدد المستشفيات وحجم الأجهزة المتاحة والمتوفرة.

هكذا بينت الدراسة الميدانية أن الدولة لعبت دوراً ليس بهين في محاولات استيعابها لقطاع العمالة غير المنتظمة، رغم ما شاب هذا الدور من أوجه القصور كعدم كفاية المنح وعدم كفاية الخدمات المقدمة وخاصة الطبية منها، فإن ذلك لم يلغه تماماً أو ينفيه، بصورة يمكننا معها وصف هذا الدور كآلية من آليات التكيف الاجتماعي لدى العمالة غير المنتظمة مع تداعيات الجائحة.

- رغم شدة وضراوة الآثار السلبية للجائحة على هذه الفئة الهشة التي طالما عانت من سوء أوضاع العمل وشروطه القاسية وضعف الحماية الاجتماعية والقانونية كما ظهر بصورة واضحة في الدراسات السابقة، قد بلورت هذه الدراسة الحالية بارقة أمل نتجت عن الجائحة ألا وهي انتباه الدولة لهذا القطاع ولما يتعرض له العمال بداخله من مخاطر خاصة وقت الأزمات وسعيها الحثيث إلى صياغة بعض القوانين والتشريعات من أجل دمجهم وتحسين أوضاعهم وحمايتهم اجتماعياً.

رابع عشر :أهم نتائج الدراسة

١ – تواضع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأفراد هذا القطاع الاقتصادي الأمر الذي واكبه تدني ملحوظ في المهارات والقدرات التعليمية والمهنية والتي لا تسمح لهم بالانخراط بسهولة في القطاع الاقتصادي المنتظم كما جاء في الدراسات السابقة أن هذا القطاع غير المنتظم أصبح هو الوجهة الأساسية لهؤلاء الأفراد للعمل والبحث عن ضمان سبل ووسائل العيش الآمن حين فقدوا ما يؤهلهم إلى الانضمام إلى غيره من القطاعات الاقتصادية.

٢– صاحب تدني المحددات الموضوعية في حياة العمالة غير المنتظمة تدنٍ في المحددات الذاتية، وفي الطريقة التي ينظرون بها إلى ذواتهم، فقد أجمعت حالات الدراسة دون استثناء على تدني رؤيتهم لذواتهم مؤكدين على أن هذه الرؤية انعكست لديهم جراء رؤية المجتمع المتدنية لهم، ولما يعانوه من تهميش وتجاهل، أو على حد قول الدراسات السابقة أنهم يعانون من شتى أنواع الاستبعاد فهم مهمشون ومستبعدون بكل ما تحمله الكلمة من معنى فالاستبعاد سمة أساسية من سماتهم.

٣– تدني الأوضاع المهنية للعمالة غير المنتظمة ، فرغم تركز عينة الدراسة في الشريحة العمرية من ٢٥ إلى ٤٥ سنة بنسبة ٧٠% وهو ما يعني أن القطاع غير المنتظم قادر على استيعاب نسبة كبيرة ممن هم داخل قوة العمل من الشباب، فمن بين أسباب نموه، و انتشاره كما ساد في الأدبيات أنه قادر على استيعاب فائض قوة العمل ممن عجزوا عن الالتحاق بالقطاع الاقتصادي الرسمي، فإن هذا لا ينفي أن قدرته الاستيعابية تجاوزت هذه الشريحة الشبابية واشتملت أيضاً على شريحة عمرية من ٥٠ إلى ٦٥ سنة كما بينت الخصائص الديموجرافية للحالات التي أجريت معها المقابلات الميدانية، ويفسر ذلك بأن مثل هؤلاء من كبار السن ليس لديهم خيار آخر سوى العمل في هذه المراحل العمرية التي يعانون فيها من كبر السن والعجز والشيخوخة ؛لأنهم حرموا من

أي غطاء تأميني يوفر لهم حياة آمنة ومريحة ولائقة وهذا إن دل فإنما يدل على تدني الأوضاع المهنية التي تعاني منها العمالة غير المنتظمة.

٤- من أبرز ملامح تدني الأوضاع المهنية لهؤلاء العمال هو فقدانهم للاستقرار المهني، فقد ظهرت النسبة الأعلى من عينة الدراسة وقوامها ٥٣.٣% ضمن شريحة العمال باليومية أي الذين يعانون من عدم الاستقرار أو الثبات في الدخل في مقابل نسبة من هم ضمن شريحة العمال المستقرين والتي بلغت ٣٦.٧%.

كما أكدت النسبة الأكبر منهم والتي بلغت ٩٤.٥% فيما يتعلق بالاتجاه نحو العمل غير المنتظم على عدم رضاها عن الانضمام للعمل في هذا القطاع للسبب ذاته وهو عدم الأمان أو الاستقرار في هذه البيئة الطاردة لقوة العمل، هذا فضلا عن ضعف وهشاشة مؤشر الدخل كمؤشر دال على جودة بيئة العمل بل وعلى جودة نوعية الحياة بأكملها، فالغالبية العظمى من عينة الدراسة تتقاضى بنسبة ٣٨% أجراً مادياً لا يزيد عن ١٥٠٠ جنيه شهريًا. كما ظهرت نسبة لا يستهان بها بلغت ٢٦% ممن يحصلون على أجور لا تتجاوز ٢٠٠٠ جنيه شهرياً في حين أن نسبة من لا تزيد أجورهم عن ٢٥٠٠ جنيه شهرياً وصلت ٣٣.٣% ويفسر ذلك بارتباط هذه الشريحة المتدنية من الدخول بطبيعة الحال بطبيعة المهن والأعمال المتدنية التي يشتغلون بها.

٥- كشفت الدراسة عن أن تدني الأوضاع المهنية للعمالة غير المنتظمة قد انعكس أيضاً في انعدام الحماية الاجتماعية لهم، وهي في ذلك تتفق مع الدراسات السابقة إذ أعلنت تردي أوضاع العمالة غير المنتظمة لعدم وجود حماية قانونية لهم على كافة المستويات (الصحية والاجتماعية والاقتصادية)، مما يجعلهم الأكثر عرضة للمخاطر بشتى صورها، وهذا ما اتضح بصورة جلية لحظة تفشي جائحة كورونا. فعن اشتراك عينة الدراسة في التأمين الصحي وجد أن نسبة كبيرة جداً منهم بلغت ٩٦.٧% غير مشتركين في أية

أنظمة صحية أو طبية، كما عبرت النسبة ذاتها عن عدم انضمامها لأية منظومة تأمينية اجتماعية من أجل الاستفادة من التكافل الاجتماعي للدولة، أما عن الاشتراك في النقابات للتعبير عن الحقوق والاحتياجات المطلوبة فكانت نسبة الذين لا يشتركون عالية جداً بلغت ٩٨.٧% وقد عبرت أفراد العينة عن عدم وجود شبكات حقيقية تكفل لهم الحياة القانونية والاجتماعية. وهو ما يفسر في ضوء السياق البنائي للدولة المصرية بعدم اهتمامها بأهمية هذا القطاع الاقتصادي الضخم، وضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة وتطبيق الاستراتيجيات الفعالة لدمجه تحت المظلة التأمينية والاجتماعية لها إلا بعد حدوث الجائحة ؛ فهي بما لحقته من تداعيات اجتماعية واقتصادية خطيرة بهؤلاء الأفراد لفتت أنظار الدولة المصرية لأهمية التحرك لاحتواء وإدارة الأزمة.

٦- كشفت الدراسة عن أهم التداعيات الاجتماعية لجائحة كورونا على قطاع العمالة غير المنتظمة، والتي تمثلت في:

أ- توقف العمل وانقطاع الأجر.

ب- توقف العمل واستمرار الأجر.

ج- الاستمرار في العمل مع خفض قيمة الأجر.

د - تقليل عدد ساعات العمل.

هـ - التسريح من العمل بعد الإصابة بكورونا.

٧- بينت الدراسة أن فيروس كورونا قد تسبب بصورة مباشرة لغالبية العينة بنسبة ٤٥.٥% في قلة فرص عملهم، وأكدت نسبة ٤٣.٢% منهم أن الأمر تجاوز ذلك حتى وصل إلى انقطاع الدخل لفترة من الوقت، بالإضافة إلى عدة تأثيرات أخرى كفقدان المهنة نهائياً بنسبة ٩.٨%، وعن العلاقة بين نوع المهنة والتأثر بانتشار الفيروس أوضحت النتائج وجود علاقة ارتباطية بينهم حيث إن كا^{٢} = ٤٢.٨٩، ومستوى معنوية = (٠.٠٠٢)، أي أقل من (٠.٠٥).

أما التأثير الأبرز على كل مهنة فنجد أن من يعملون بمهنة "عتال" فقدوا جمعيهم دخلهم، وعن العاملين بالعمالة المتنوعة (عامل عادي) فقد تأثروا بشكل رئيسي بقلة العمل المتاحة يومياً وذلك بنسبة ٧٨.٧%، وفيما يتعلق بعمال البناء فمثلهم مثل العتالين عانوا من فقدان الدخل بنسبة ٦٦.٧% أما السائقون فقد عانوا من قلة فرص العمل المتاحة وهكذا الباعة الجائلون والصنايعية فقد عانى منها بنسبة ٦٢.٥% و ٤٣.٦% على التوالي من انقطاع الدخل نهائياً.

هكذا تبين أن أوضاع العمالة غير المنتظمة بعد انتشار الجائحة ازدادت سوءاً عما قبلها، وهو ما يمكن التعبير عنه وفقاً لنظرية مجتمع المخاطر بأن هذا المجتمع يتعرض للمخاطر لا على الجانبين البيئي والصحي فحسب، وإنما يتعرض أيضاً لسلسلة من المتغيرات المترابطة المتداخلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، ويعد قطاع العمالة غير المنتظمة مثالاً قوياً على ذلك.

٨- كشفت الدراسة عن أن آليات التكيف الاجتماعي التي اتبعتها العمالة غير المنتظمة في حياتهم اليومية أثناء الجائحة إنما تدل بالدرجة الأولى عما لديهم من سمات وصفات مهمة كالمرونة والقدرة على الإبداع والتكيف من أجل البقاء، وهذه الصفات ظهرت في أكثر من موضع في الدراسات السابقة حين ربطت بين قدرتهم وجرأتهم على اقتحام ميدان العمل حتى ولو كان غير منتظم لخلق فرص العمل التي تمكنهم من العيش والبقاء، فهذه الآليات وإن كانت بسيطة ففي مضمونها دلالات مهمة وخطيرة تشير إلى الكيفية التي يبتدع بها البشر ويبتكرون أفعالاً مختلفة وخلاقة يسهمون بها في إعادة تشكيل واقعهم، رغم أن ثمة مؤثرات وعوامل أخرى تفرض نفسها أو تحدد الجوانب الرئيسية في السلوك الاجتماعي مثل المهارات والقدرات والأدوار والتوقعات المشتركة والتفاعلات القائمة المستمرة بصورة جدلية بين كل ما هو ذاتي وموضوعي فإن الأفراد يميلون إلى إدراك الواقع حولهم بطرق مختلفة ومتفاوتة اعتماداً على رأس المال النوعي الذي يمتلكونه والحوافز والبواعث التي يستهدون بها،

والمصالح التي يسعون إلى تحقيقها، فضلاً عن القدرة الذاتية على الفعل الابتكاري الخلاق الذي يمتلكونها، فعليه يصبحون قادرين على إعادة تشكيل الواقع على الدوام عبر ما يتخذونه من قرارات وما يقومون به من أفعال فالواقع ليس أمراً ثابتاً وساكناً، بل إنه يخلق ويتشكل ويعاد تشكيله خلال التفاعلات البشرية إلى النحو الذي يرضونه.

قد ظهرت الآليات التكيفية الاجتماعية لدى العمالة غير المنتظمة في ثلاثة مستويات هي:

- الأول: المستوى الفردي: انقسمت فيه الآليات التكيفية إلى نوعين هما:

أ- آليات التكيف الاقتصادي

نجحت العمالة غير المنتظمة في بلورة مجموعة من آليات التكيف الاقتصادي مع الضغوط المادية التي فرضتها عليهم الجائحة، وكان من أهمها على الترتيب:

١- آلية خفض الإنفاق، وظهرت بنسبة ٣٦% من إجمالي العينة.

٢- آلية الاقتراض، وجاءت في المرتبة التالية بنسبة ٣٢%.

٣- آلية تغيير المهنة، وهي التي عبرت عن درجة أعلى من المرونة في التعامل مع الأزمة، وجاءت بنسبة ٣٠%.

٤- آلية خفض عدد الوجبات، وبيع المدخرات والمقتنيات فقد ظهرت بنسبة ضئيلة لا تتجاوز ٢%.

ب- آليات التكيف الاجتماعي

- عبرت هذه الآليات كما أشار "بيربورديو" عن مجموعة من الموارد الحقيقية أو المتوقعة المرتبطة بشبكات وعلاقات متبادلة بدورها، وقيم اجتماعية تدعو إلى الثقة والتكافل والتعاون والتضامن الاجتماعي، أي كل ما من شأنه أن يمثل زاداً اجتماعياً عند الأفراد، أو رأسمال اجتماعي لا يقل في أهميته عن نظيره المادي أو الاقتصادي، وبذلك يكون اتفق مع ما أكد عليه "بوتنام" من أن رأس المال

الاجتماعي هو: القيمة المجتمعية للشبكات الاجتماعية والميل بين هذه الشبكات لخدمة بعضها البعض وهو الذي يتحدد من خلاله الخصائص أو السمات التي تكون رصيداً داخل التنظيم الاجتماعي وبامتلاكه، وبامتلاك الجوانب الإيجابية منه "كالثقة والتضامن والشبكات الاجتماعية" يتمكن الأفراد من الاختلاط في علاقات اجتماعية أكثر نجاحاً، وتكاد تكون هي الأهم في أوقات الأزمات، وعن العمالة غير المنتظمة أثناء جائحة كورونا فقد استخدمت أصولها الاجتماعية؛ لتحقيق الاستفادة العظمى مما هو متاح من موارد حقيقة أو متوقعة من تلك العلاقات الاجتماعية للتعامل والتكيف مع تداعيات الجائحة وكان من أهم هذه الأصول الاجتماعية:

١- آلية التضامن الاجتماعي:

ساد التضامن الاجتماعي بينهم في الثلاثة نطاقات الاجتماعية التالية بالترتيب من حيث الأهمية:

- **نطاق الأهل والأقارب**

تلقت نسبة كبيرة من أفراد العينة بلغت ٥٠.٥% المساعدات من الأهل والأقارب سواء مادية أو عينية للمساندة وقت الجائحة.

- **نطاق الجيران**

ظهر التضامن الاجتماعي في هذا المستوى أي بين الجيران وبعضهم البعض بنسبة ١٥.٤%.

- **نطاق الأصدقاء**

حصل هذا المستوى على النسبة الأقل، وبلغت ١٠% من المساعدات التي تلقتها الحالات من الأصدقاء .

٢- آلية الثقة

رغم أن الوضع أثناء جائحة كورونا يتسم بعدم اليقين وبأنه مصدر من مصادر التهديد وانعدام الثقة، فقد ظهرت آلية الثقة بين العمالة غير المنتظمة لتعبر

عن أن الحياة الجمعية الآمنة والمستقرة لا يمكن أن تنهض إلا حين تكون حسابات المصلحة العامة أعلى بكثير من حسابات المصلحة الخاصة، وذلك كما أشار "أنتوني جيدنز" في كتابه: "آثار الحداثة" أنه لا يمكن أن يتم إلا عن طريق الثقة في مصداقية شخص أو نظام معين **(مارشال، سكوت، ٢٠١١، ص٥٠٠١)**، وقد ظهرت هذه الآلية بصفة خاصة عند حالتين من حالات الدراسة من النساء، ويبدو أن النوع كمتغير اجتماعي له دلالته في بلورة هذه الآلية واستخدامها فيما بينهن، ويفسر ذلك بصورة مباشرة من خلال أفكار المدرسة المزدوجة في دراسة القطاع غير المنتظم، إلى أن ظهور هذا القطاع مرتبط بشرائح وفئات اجتماعية بعينها مثل شريحة الفقراء، والنساء، وأن مثل هذه الشرائح قادرة على خلق أنشطة تمكنهم من البقاء، وذلك اعتماداً على شبكة العلاقات الاجتماعية التي تسود فيما بينهم.

٣- آلية تكوين شبكة العلاقات الاجتماعية:

تبلورت آلية تكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية أو توظيف علاقات اجتماعية قائمة بالفعل من أجل إشباع احتياجات الأفراد أثناء الجائحة، وقد ظهر ذلك بصورة واضحة لدى حالتين من الحالات التي تمكنت من توظيف علاقتها الاجتماعية لخلق مصادر لتوليد الدخل.

كما كان من المفيد أن نتطرق إلى المستوى الفردي لآليات التكيف الاجتماعي فإنه من المفيد أيضاً أن نتلمس الآليات التكيفية الأخرى على مستوى المؤسسات الاجتماعية الأوسع والأكبر حجماً، وهنا ظهر لدينا المستوى الثاني الجماعي لآليات التكيف الاجتماعي لدى العمالة غير المنتظمة، وتم رصده من خلال النقاط التالية:

١- الجمعيات الأهلية

لعبت دوراً مهماً في مساعدة العمالة غير المنتظمة سواء بالمساعدات العادية أو العينية بنسبة ٢٠% من أفراد العينة ممن تلقوا هذه المساعدات. كما

أكدت الحالات على تعدد وتنوع الأدوار التي قدمت من خلالها لدعمهم أثناء الجائحة. ما بين أدوار طبية، وغذائية، وتوعوية، ومادية.

٢- رجال الأعمال

رغم قلة عدد رجال الأعمال ممن ساعدوا أفراد القطاع غير المنتظم، فإن النسب القليلة التي ظهرت منهم قد تمكنت من إفادة الأفراد عن طريق تقديم مجموعة من المساعدات المادية والعينية.

- المستوى الثالث أو المستوى المجتمعي لآليات التكيف الاجتماعي لدى العمالة غير المنتظمة في ظل جائحة كورونا، ويقصد به الكشف عن كافة الإجراءات التي اتخذتها الدولة من أجل هذا القطاع الضخم من العمالة، ومَدى تحقق الاستفادة منها والكيفية التي ظهرت بها هذه الإجراءات كآلية تكيفية بنائية استخدمتها العمالة غير المنتظمة؛ لتحقيق المنفعة القصوى وحاولت الدراسة التعرف على ذلك من خلال العناصر التالية:

١- منح العمالة غير المنتظمة

توصلت الدراسة إلى أن نسبة كبيرة من أفراد العينة بلغت ٩٨% لم تحقق الاستفادة مما قدمته الدولة لهم من منح وكفالات، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

أ- عدم معرفة كيفية التقديم واستيفاء الإجراءات المطلوبة وكان ذلك بنسبة ٧٥.٧%.

ب- عدم استحقاق بعض الحالات التي قدمت للحصول على المنحة وذلك بنسبة ١٥%.

جـ - تعقيد الإجراءات، وكان ذلك بنسبة ٨.٦% كما أضافت الحالات سبباً آخر مضافاً إلى هذا كله، وهو عدم كفاية المنح للأعداد الضخمة من العمالة غير المنتظمة.

- كما بلورت الدراسة الميدانية أنه بالرغم من صعوبة الحصول على المنح المادية إلا لأعداد قليلة من الحالات لا تزيد عن حالتين فقط من الدولة فإن ذلك لم يلغ دورها فقد مارست دوراً آخر هاماً وملموساً أثناء الجائحة تجسد في:
- فرض الحظر.
- توفير المطهرات والكمامات
- حملات توعية
- تخفيض ساعات العمل

إلغاء سداد القروض لمدة ثلاثة أشهر.

٢- الحماية القانونية للعمالة غير المنتظمة أثناء الجائحة

- كشفت الدراسة عن عدم وعي العمالة غير المنتظمة بنسبة ٩٩.٩% بمشروع القانون الجديد "قانون التأمينات والمعاشات" الذي يستهدف دمج هذه الشريحة ضمن فئات المؤمن عليهم قانونياً واجتماعياً، الأمر الذي يستلزم من الدولة تنظيم حملات تعريفية بالدور الذي تقدمه لهذه الفئة الاجتماعية المهمة.

٣- الرعاية الصحية المقدمة من الدولة

انقسمت الحالات إلى نصفين فيما يتعلق بالرضا عن الخدمات الطبية المقدمة من الدولة.

يرى النصف الأول أن الخدمات الطبية المقدمة من الدولة أثناء الجائحة جيدة، وأن الدولة ليس بمقدورها أكثر من ذلك، في حين أن النصف الآخر لا يشعر بالرضا تجاهها واصفين إياها بأنها تعاني بدرجة كبيرة من الإهمال ورداءة الجودة.

لكن مع ذلك كله فقد أثبتت الدراسة أن الدولة لعبت دوراً ليس بسيطاً في مساندة هذا القطاع الاقتصادي غير المنتظم؛ لتعبر بذلك عن أهم آليات التكيف الاجتماعي التي استفادت منها العمالة غير المنتظمة حتى ولو بنسب بسيطة.

خامس عشر: توصيات الدراسة

تتقدم الدراسة إلى كل من " وزارة القوى العاملة، و وزارة التضامن الاجتماعي، والهيئة القومية للتأمين الاجتماعي" بالتوصيات التالية :

١- وضع استراتيجية متكاملة لدمج القطاع غير المنتظم في الاقتصاد الرسمي؛ ليصبح جزءًا لا يتجزأ عنه .

٢- الحماية القانونية والاجتماعية للعمالة غير المنتظمة .

٣- تكثيف الحملات التعريفية بكافة القوانين والتشريعات الصادرة أو المعدلة لصالح قطاع العمالة غير المنتظمة .

٤- تفعيل القوانين أو التشريعات التي صدرت بالفعل، ومتابعة تنفيذها وتقييم أدائها وقدرتها على إشباع احتياجات العمالة غير المنتظمة .

٥- تسهيل إجراءات التقديم الخاصة بالحصول على الخدمات أو المنح المقدمة من الدولة لهذه الفئة بصورة تراعي خصائصها المادية والمعرفية والتعليمية والمهارية التى تقف عائقًا أمام بعضهم يحول دون الاستفادة من هذه الخدمات .

المراجع

أولاً المراجع العربية:

١. إبراهيم ، أبو الحسن،(٢٠١٠) ، الحماية الاجتماعية للعمالة في القطاع غير المنظم مع تصور لدور الخدمة الاجتماعية: دراسة ميدانية مطبقة بقرية العديسات بمحافظة الأقصر، المؤتمر العلمي الدولي الثالث والعشرين للخدمة الاجتماعية: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على سياسات الرعاية الاجتماعية، ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية، ، القاهرة ، ص ص ٤٧٢٨، ٤٦١٨.

٢. أحمد، مروة،(٢٠١٩)، إستراتيجية مقترحة لاستخدام الجمعيات الأهلية للمدافعة التشريعية في مساعدة العمالة غير المنتظمة لاكتساب حقوقها، المعهد العالي الدولي للغات والترجمة، قسم التجارة باللغة الإنجليزية I.C.L

٣. إيهاب ،أحمد، (٢٠١٧) ، إشكالية مفهوم الثقة والإسهامات السوسيولوجية في دراستها ، حوليات آداب عين شمس مجلد ٤٥ ،٤ يناير مارس ،القاهرة ، ص٨٢-١٠٥.

٤. بك ،أولريش ،(٢٠٠١) هذا العالم الجديد: رؤية مجتمع المواطنة العالمية، ترجمة: أبو العبد داوود، منشورات الجمل.

٥. بوزيدي، سليمان، (٢٠٢٠)، النشاط الاقتصادي غير الرسمي وحركية الأفراد العاملين في الوسط الحضري، مجلة الحوار الثقافي جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاجتماعية ، الجزائر ، مخبر حوار الحضارات والتنوع الثقافي وفلسفة السلم ، ص ص٩٣- ١١٢.

٦. بيلامي ، مريم، (٢٠٢٠)، العوامل المؤسساتية المفسرة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر : دراسة تحليلية بالاعتماد على تقرير ممارسة أنشطة

الأعمال ٢٠١٨، مجلة التنمية الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر ،مجلد (٥)، ع (١)، ، ص ص ٨٧-٩٩.

٧. تقرير تأثير جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال ٢٠٢٠، أوضاع العمال المصريين في ظل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا "بطالة تتزايد ووظائف مفقودة ،دار الخدمات النقابية والعمالية، القاهرة.

٨. ثورية، بلقايد، (٢٠١٧) ، المرأة والممارسة غير الرسمية بولاية بشار: دراسة للفترة أفريل ٢٠١٧ ، مجلة البشائر الاقتصادية جامعة طاهري محمد ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مج٤، ع (٢) ، الجزائر ، دار المنظومة العربية ، ص ص١٤٦- ١٤٧.

٩. جاسم ، سلطان، (٢٠٢٠)، فايروس كورونا والاقتصاد العالمي: مخاطر وانعكاسات على الاقتصاد العراقي ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.

١٠. الجوهري ، هناء ،(٢٠٠٨) ثقافة التحايل :دراسة ميدانية لنماذج من التجمعات العشوائية بالقاهرة الكبري ،ط٢، القاهرة .

١١. الحداد، بسمة، ناصر، أحمد، (٢٠٢٠)، البنية التحتية التكنولوجية والتحول الرقمي وأدواره المستقبلية في التعليم، التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، سلسلة أوراق السياسات حول: التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري ، معهد التخطيط القومي،مصر، ص ص ٢-١٥.

١٢. حسن ،فوقية، (٢٠٢٠)، واقع استخدام المعلم لوسائط الاتصال والتواصل الإلكترونية وفيروس كورونا المستجد، المؤتمر الدولي الافتراضي الأول: تداعيات أزمة كورونا على مجالي التربية الخاصة والصحة النفسية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب.

١٣. حسينة، قاشتي، (٢٠١٣) ، القطاع غير الرسمي في الجزائر: مجالاته وممارساته، دراسات اجتماعية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، ص ص ٩- ٢٦.

١٤. حلمي، أماني، ماجد، محمد، (٢٠٢٠)، الصحة الرقمية في مواجهة كورونا وغيرها: عن الخبرات العالمية والمصرية ونظرة إلى الغد، سلسلة أوراق الأزمة مصر وعالم كورونا، وما بعد كورونا، الإصدار (٧)، مصر ، معهد التخطيط القومي.

١٥. حمزاوي ،عمرو ،(٢٠٠٥) ، من الأمن النسبي إلى مجتمع المخاطر: دراسة في تحولات القيم العالمية، عالم أفكار "أولريش بك" كنموذج النهضة، المجلد السادس، ع(٢)، أبريل ،مصر ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

١٦. حميد ، أنبيل، (٢٠١٠)، البنائية الوظيفية ودراسة الواقع والمكانة ، مايو، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، عدد (٥)، دار المنظومة .

١٧. رأي في أزمة الاقتصاد غير الرسمي ،(٢٠٢٠) ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة ، ص ص١، ٣١

١٨. رجائي، حنان، (٢٠٢٠)، المسئولية المجتمعية للقطاع الخاصة في مواجهة أزمة كورونا، سلسلة أوراق الأزمة: مصر وعالم كورونا، وما بعد كورونا، الإصدار (١٠)، المعهد القومي للتخطيط، مصر.

١٩. رضوان،أمينة، (٢٠٢٠) ، دور الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في التعامل مع جائحة كورونا، ع ١٧، مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية.

٢٠. زايد ،أحمد ،(٢٠٠٦)، المشكلة والمنهج، رأس المال الاجتماعي: لدى الشرائع المهيئة من الطبقة الوسطى، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب،جامعة القاهرة ، مصر

٢١. السعد، هدى، (٢٠٢٠)، تحديات وفرص التعليم في ظل جانحة فيروس كورونا: واقع حال مدينة البصرة، جامعة البصرة،.ص ص١-٤ WWW.Researchgatecom .

٢٢. سكوت، جون، مارشال ،جوردون،(٢٠١١) ،موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، المجلد الثاني، المركز القومي للترجمة، مصر.

٢٣. سليمان، أحمد،(٢٠٢٠)، التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الفقر في مصر، التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصادي المصري، سلسلة أوراق السياسات، وحدة التخطيط القومي، مصر، ص ص ٢٨: ١٤.

٢٤. سيمور، شارلوت،(٢٠٠٩)، موسوعة علم الإنسان المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية ، ط٢، ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع إشراف :محمد الجوهري، مصر ، المركز القومي للترجمة .

٢٥. صالح ،محرم، إبراهيم، محمد، (٢٠٢٠) ، أثر جائحة كورونا على منظومة شبكات الأمان سلسلة أوراق السياسات الاجتماعي بمصر، التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، الإصدار رقم (٦) ، معهد التخطيط القومي، مصر.

٢٦. عاشور، وليد،(٢٠٢٠)، إشكالية الاستبعاد في الحياة اليومية غير المنتظمة: دراسة ميدانية لبعض العمالة المستفيدة من شبكات الأمان الاجتماعي، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج٣، ع٥، ص ص٢٩٣-٢٦٣.

٢٧. عبد ، فتحي، (٢٠١٩) ، الحماية التأمينية للعمالة غير المنتظمة في مصر رسالة دكتوراه، قسم القانون الاجتماعي، كلية الحقوق، جامعة بني سويف ، بني سويف .

٢٨. عبد البديع ،محمد ، (٢٠٠٦) ، الثقة والارتياب، صورة رأس المال الاجتماعي في شريحة طبقية، رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى.

٢٩. عبود، سحر، مليجي، أسماء ،(٢٠٢٠) ، التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر، سلسلة أوراق السياسات ، معهد التخطيط القومي، مصر.

٣٠. العمالة غير المنتظمة في ظل قانوني العمل والتأمينات الاجتماعية، (٢٠٢٠)، الموقع الرسمي لوزارة القوى العاملة،ص ص ١-٥ www.manpower.gov.eg

٣١. غدنز، أنتوني، (٢٠٠٥) ، علم الاجتماع (معه مدخلات عربية) ، ط٤،ترجمة: فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة.

٣٢. قنديل ،أماني،(٢٠١٣)، الموسوعة العربية للمجتمع المدني ،سلسلة العلوم الاجتماعية ، القاهرة ،الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة .

٣٣. كابان ،فيليب ، فرانسوا ،جان ، (٢٠١٠)،علم الاجتماع: من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية [إعلام، وتواريخ، وتيارات] ، ط (١) ، ترجمة: إياس حسن، دار الفرقة.

٣٤. محمد ، جمال، (٢٠١٦) ، دور واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاع غير الرسمي: دراسة حالة للمرأة المعيلة في الريف ، القاهرة ،حوليات آداب عين شمس، مجلد (٤٤)،ص ص٢٩٧، ٣٣٠.

٣٥. محمد ،عثمان،(٢٠٢٠) ، سيناريوهات محتملة: الكورونا وأزمات الاقتصاد في أفريقيا جنوب الصحراء، آفاق سياسية، ١٨، ١٥ ابريل، المركز العربي للبحوث والدراسات ، دارالمنظومة.

٣٦. محمد ، عثمان ، (٢٠٢٠)، وباء كورونا وتبعاته الاقتصادية، سلسلة أوراق الأزمة مصر وعالم كورونا، وما بعد كورونا، معهد التخطيط القومي، مصر .

٣٧. محمد ،حمد الله،(٢٠٠٢)، التأمين الاجتماعي على العمالة غير المنتظمة: التأمين الشامل، ج (٢)، أبحاث مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، القاهرة ، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، ص ص ١-٦.

٣٨. محمد ،عصام، (٢٠٢٠) ، تأثير فيروس كورونا المستجد على صناعة تكنولوجيا المعلومات في مصر: الفرص والتهديدات، التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، سلسلة أوراق السياسات حول: التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري ، معهد التخطيط القومي، مصر، ص ص ٢- ٢٣.

٣٩. محمد، إيناس، (٢٠١٥)، الاستبعاد الاجتماعي للمرأة العاملة في قطاع العمل غير الرسمي في المجتمع المصري: دراسة سوسيولوجية على عينة من النساء المعيلات في مدينة الإسكندرية، القاهرة ، حوليات آداب عين شمس – مجلد ٣ ع، أبريل يونيه ، ص ص ١٣ – ٤٤.

٤٠. محمد، جمال، (٢٠١٦)، دور واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في القطاع غير الرسمي: دراسة حالة للمرأة المعيلة في الريف ، حوليات آداب عين شمس،القاهرة ، مجلد ٤٤ ،٢٩٧.

٤١. ملاك، قارة، (٢٠٠٦)، القطاع غير الرسمي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسطنطينة، ع٢، ص ص ١٨٢- ١٧٣.

٤٢. نبيل، مروة، (٢٠١٩)، إستراتيجية مقترحة لاستخدام الجمعيات الأهلية للمراوغة التشريعية في مساعدة العمالة غير المنتظمة لاكتساب حقوقها، المعهد العالي الدولي للغات والترجمة: قسم تجارة باللغة الإنجليزية I.C.L.

٤٣. هلال ،أمال، القطاع غير الرسمي في مدينة القاهرة: دراسة في منشآت القطاع غير الرسمي "البنية والتنمية"، المجلة الاجتماعية القومية المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ، مج (٤٢)، ع (٢)، ص ص ٣٣- ٦٠.

٤٤. يس ،السيد ، قنديل، أماني،(٢٠١٣)، الموسوعة العربية للمجتمع المدني سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .

ثانياً :المراجع الأجنبية

45. Abdin, Joynal, (2020), stimulus packages to recover corona hit economy, DCCI Business institute www.researchgate.net.

46. Basole, Amit, (2020), The Informal Sector from a knowledge perspective, WWW.Researchgate.com

47. Bergeilk, peter, (2020), corona and the world economy, www.researchgate.net.

48. Carls, Joslyn Sorokin on Social Mobility, the Quarterly journal of Economics vol. 42, No1, Nov., Oxford University press, 130-139. www.jstor.org

49. Chen, Martha, (2010), Informal sector, International Encyclopedia of civil society, Editor Helmut K. Anheier, Stefantoepler, springer link pp: 18-36.

50. Dictionary of covid 19 terms, (2020) Organization: Arabe pour 1' Education

51. Donne Muddey, (2019), Social protection in the informal sector: Evidence from Ghana's informal sector, July, Journal of Economics Management and Trade.

52. El Asrag, Hussein, (2010), The Impact of the informal sector on the Egyptian Economy. WWW.Researchgate.com

53. Faroro, Thomas, (2006), International Encyclopedia of Economic sociology, Rutledge.

54. International Labor Organization ,April (2020), ILO Monitor: Covid 19 and the world of work , Third edition.

55. Jhon, field, (2012), social capital, key ideas, www.Amazon.com

56. K.T. Hansen, Karent, Hanan, Informal sector, International sector, (2015), International Encyclopedia of the social and behavioral sciences second Edition science direct Journal and books.

57. Katherine, Richardson, and others, (2011) climate change: Global Risk challenge and decisions, Cambridge, p. 3

58. L.M. Bristol, Social Adoption: A study in the development of Doctrine of Adaptation as a theory of social progress, Harvard Economic studies, University of Chicago press Vol. 21, No. 2, PP: 311- 313.

59. Mohapatra, Swati, (2020), Impact of corona virus covid-19 on the global economy, international Journal of Agricultural and statistics, 16(2), pp: 771-778.

60. Nanlin, (2002), Social capital: A theory of social Structure and action, structural analysis: In the social science (19) Mark? Granoventter editor, Cambridge university press.

61. Ozan, Hatipoglu, Informal sector, Encyclopedia of Law and Economics springer link Editors Alain Marciano Giovanni Battista.

62. Social Adaptation Dictionary encyclopedia 2. The freedictionary.com

63. Stephen, Dobson, Eric, strobl, (2020), Savings and the informal sector, January, international review of Applied Economics.

64. Torelli, Marcello, Dalglish, Carol, The Informal Sector, Entrepreneur ship at the bottom of the pyramid, pp: 77-91. WWW.Researchgate.com

65. Poverty And Shared Prosperity ,(2020), The World Bank.

66. Updated estimates of the impact of covid-19 on global poverty looking back at (2020) outlook for 2021 world bank.org

67. Wilso Tamar, (2010), An Introduction to the study of informal economics: urban Anthropology and studies of cultural system and word economic development, vol. 39 (4), pp: 343- 343

Mechanisms of social adaptation to the repercussions of the Corona pandemic Irregular employment: a field study in Bulaq district in Cairo city

Abstract

While the whole world shares the broad outlines of the economic and social repercussions of the Corona virus, which are unprecedented in its modern history, the specificity of the impact of each country is linked to the nature of the economic system with it, and the extent of its ability to withstand and confront the repercussions, and the ability of its members to create and innovate appropriate mechanisms to deal with the crisis and adapt to it. From this point of view, this study seeks to answer a question: What are the mechanisms used by irregular workers in Egypt to adapt to the economic effects of the Corona pandemic? It aimed to monitor the social (economic and social) adjustment mechanisms of irregular employment in Egypt with these effects, and to verify how the Egyptian state's social policy has emerged as the most important mechanism for irregular employment and its support in light of the pandemic.

Key words: Social adjustment, Irregular employment, The informal sector, The Corona pandemic.